

نتائج وتأثيرات سياسة تشجيع الإنجاب على المرأة العربية دراسة حالة العراق

أ.م.د. هناء محسن العكيلي

Dr. Hana Al-Aukyli

جامعة الكوفة/ كلية الآداب/ رئيس قسم المجتمع المدني

المخلص

يهدف البحث أولاً إلى استعراض الاستراتيجيات المعتمدة في رسم السياسة السكانية في العراق وخاصة فيما يتعلق بالإنجاب وتشجيع الزواج المبكر ، وثانياً التعرف على مساهمة المرأة العراقية في تشجيع الإنجاب ومدى استفادتها من القرارات الصادرة عن الدولة إضافة إلى التعرف على تأثير هذه السياسة على رفاهية المرأة وعلى دورها الاجتماعي الأسري ودورها الاقتصادي الإنتاجي .

لقد كان هناك إدراك واعٍ بأن العراق لا يعاني من مشكلة تضخم سكاني ، وان موارده وإمكاناته المادية لا تزال غير مستغلة استغلالاً كافياً ، إضافة إلى الفاقد البشري من جراء الحرب التي خاضتها الحكومة السابقة مع إيران ، لذا قد اتبعت سياسة سكانية هدفها زيادة السكان كماً بتشجيع الزواج المبكر والإنجاب ، ونوعاً بالعناية بالإنسان وصحته ورفع مستواه المعاشي والاقتصادي والاجتماعي . وتحقيقاً لهذه الأهداف فقد اتخذت الدولة عدداً من القرارات التشجيعية منها : تأمين سلفة الزواج المبكر ومخصصات الأطفال وتوفير السكن

البيئة السكانية - العنصر

الدائم، وتأمين سلفة المصرف العقاري للمواطنين من ذوي الأربعة أطفال فما فوق ، ومنح الأم العاملة إجازة أمومة براتب تام . وفي مجال الصحة والخدمات عمدت الدولة إلى توفير الخدمات الصحية المجانية في كافة المراكز الصحية وخاصة للام والطفل وفسحت المجال بشكل واسع بفتح المستشفيات الأهلية وعملت على خفض وفيات الأطفال الرضع وأصبح التعليم مجانيا في كل مراحله .

للتحقق من أهداف البحث فقد تضمن دراسة ميدانية اعتمدت على عينة مكونة من (٢٩٠) امرأة متزوجة وفي عمر الإنجاب (١٥-٤٩) سنة في سبع وعشرين منطقة من مناطق بغداد على اختلاف مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية والحضرية . واستخدمت الاستمارة الإحصائية كأداة لجمع المعلومات والبيانات ، ثم حللت هذه البيانات باستخدام الحقيبة الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss حيث استخرجت الجداول المزدوجة ومعاملات الارتباط ومعاملات التوافق بين المتغيرات تحت الدراسة .

Abstract

"Implication and Impact of pronotal policies on Arab woman the case of Iraq"By: This paper presented the strategy adopted on population policy in Iraq which is a policy of pronotal fertility and early marriage . Also this paper emphasized the implication of this policy on the welfare of Iraqi woman and their familial and economic productive role .

The Iraqi government realized that Iraq has low population density and high economic resources , in addition to the loss of population caused by the war . for these reason, a population policy has been adopted aimed to encourage early marriages and increase fertility rate by providing free medical and educational services, increasing precapitaind income, and presenting birth grant and benefit

In order to investigate the impact of the policy, a sample of 290 married woman at ages (15-49) years was selected from 27 different socio-

economic and social areas in Baghdad. A Questionnaire was conducted to collect the relevant data about the implementation of pronatal policy on the welfare of Iraqi woman. The data were analyzed by using the social science statistics package, 'spss' to get the cross-tabulation, correlation coefficients and contingency coefficient between variables under study. The main results were as follows :

The acceptance rate of the national pronatal policy was about 65% of the total number of woman, most of them were well educated and working woman at ages between still desired old, 82% of them had the benefit of this policy and 52% of these women still desired to have more children. The main factors behind this desire were to participate in defending the country as a reaction to the war and increase family income by adding child benefit and allowance. At the same time, 48% of these women did not desire to have more children. The reasons were: the highly cost of child's needs, and the affect of numerous children on the family social welfare and activities.

Added to these reasons were others, mainly the absence of the husband due to his work engagement or war participation, which placed a heavy burden on women.

The recommendations reached by this study were

- 1- Encouraging part time job.
- 2- Excluding women from over-time work at government offices.
- 3- Giving a long leave of absence without paid for woman who request it.
- 4- providing day and night care of children.
- 5- decreasing the prices of children's needs.
- 6- Giving special care to gifted children by organizing a counseling services to genetic research.

المقدمة

يعد الإنجاب مصدر تنمية الموارد البشرية الوحيدة، ولكي يؤدي هذا المصدر دوره المطلوب يستلزم أن يكون انعكاسا للظروف الاجتماعية والصحية والموارد الاقتصادية للبلد. وان السياسة السكانية لكل قطر تتطلب أن تعد وفقا لاحتياجاته وضمن إطار عملية التنمية الشاملة فيه وان تستهدف في الأساس تحقيق التطور والرفاهية للمجتمع. ولهذا فان حقيقة وجود سياسات في العالم ترمي إلى وقف النمو السكاني (أي الحد من الإنجاب) جنبا إلى

جنب مع سياسات تشجيع الإنجاب لا تعني وجود تناقض وإنما هي تعبير عن اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية بين دول العالم ، فمن المعلوم أن توفر الموارد الطبيعية ليس ذا قيمة بدون الموارد البشرية القادرة على استغلالها بشكل اقتصادي كفوء ، إذن أن مسألة الموازنة بين الموارد الطبيعية وبين السكان الذين يستهلكون هذه الموارد هو صلب المشكلة السكانية . وهذا يقودنا إلى التمييز بين مفهومي الفائض السكاني والنقص السكاني في العالم اجمع وفي العالم العربي بشكل خاص .

ففي الدول العربية يعتبر الفائض السكاني وارتفاع مستوى الإنجاب مشكلة سكانية في البعض منها ، كما هو الحال في مصر حيث الكثافة السكانية والفائض في حجم العمالة أدى بها إلى تصدير هذه العمالة ، وفي دول عربية أخرى حيث الكثافة السكانية العالية الواطئة مع ضخامة إمكانياتها الاقتصادية وحاجتها إلى استخدام الإمكانات في مشروعات اقتصادية كبيرة لجأت إلى استيراد العمالة الوافدة العربية والأجنبية ، الأمر الذي أصبح خطرا يهدد أمنها السكاني والقومي ، فبات السكان هم الأقلية والوافدون يمثلون الأكثرية ، كما هو الحال في دول الخليج .

أما في حالة العراق فان توفر الثروات الطبيعية والرفاهية الاقتصادية أثرت في طبيعة وبنية المجتمع وعلاقاته تأثيرا ايجابيا نتج عنها رفع كفاءة ونوعية السكن ، فأصبح موضوع العناية بالإنسان اقتصاديا وصحيا وثقافيا يحظى باهتمام كبير ، وان عملية الاستخدام الأمثل للموارد البشرية من الناحية الكمية والنوعية والتي ساهمت في تطويرها عمليات التدريب والتأهيل والتعليم والصحة والخدمات ، نالت ما تستحقه من رعاية علمية وعملية . وبعد الانتعاش الاقتصادي الذي شهده العراق بعد الحرب انعكس على المنزلة الاقتصادية والاجتماعية للأسرة العراقية فارتفعت قوتها الشرائية متمثلة بمعدلات الإنفاق العالية لأنواع مختلفة من

الغنى للعلم والاقتصاد والادارة

السلع والخدمات ، مما اثر في طراز معيشتها ورفع مستواها الاقتصادي والاجتماعي هذا إضافة إلى الفاقد السكاني الذي أنتجته الحرب العراقية - الإيرانية وحرب الخليج الأولى والثانية . وطبقا لذلك تسعى الدولة إلى زيادة حجم السكان عن طريق إتباع سياسة سكانية تتضمن الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية وتحقيق الرفاه الاجتماعي وخفض معدلات الوفيات وخاصة وفيات الرضع وذلك بتوفير الخدمات الصحية المجانية والتعليمية لكافة المواطنين وتشجيع الزواج المبكر والإنجاب ، وقد اتخذت الدولة عددا من القرارات التشجيعية نحو الزواج والإنجاب .

وسوف تتناول هذه الدراسة ثلاثة محاور أساسية :

الأول : يستعرض الواقع الديموغرافي من ناحية التغير في الهيكل السكاني قبل وبعد الحرب العراقية - الإيرانية

الثاني : ويتضمن استعراض موجز لموقف بعض دول العالم ، التي خاضت حروبا طويلة الأمد ، تجاه الإنجاب ثم إلقاء الضوء على سياسات الدول العربية في هذا المجال، كذلك يعرض هذا الجزء بشيء من التفصيل الاستراتيجيات المعتمدة في رسم السياسة السكانية في العراق فيما يتعلق بالزواج والإنجاب .

الثالث : يتضمن دراسة ميدانية لعينة مكونة من ٢٩٠ امرأة متزوجة وفي عمر الإنجاب ، في محافظة بغداد حيث استخدمت الاستمارة الإحصائية لجمع البيانات حول مدى استجابة المرأة العراقية من القرارات التي صدرت بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وتأثيرها على رفايتها وعلى دورها الأسري والاقتصادي والإنتاجي ، ثم تنتهي الدراسة بمجموعة استنتاجات وعدد من التوصيات .

أهداف البحث

يهدف البحث الحالي إلى :

- أ- استعراض الاستراتيجيات المعتمدة في رسم السياسة السكانية في العراق ، وخاصة فيما يتعلق بالإنجاب وتشجيع الزواج المبكر .
- ب- التعرف على مدى استجابة المرأة لسياسة تشجيع الخصوبة واستفادتها من القرارات الصادرة عن الدولة .
- ج- معرفة تأثير سياسة تشجيع الخصوبة على رفاهية المرأة العراقية وعلى دورها الاجتماعي والأسري ودورها الاقتصادي الإنتاجي .

حدود البحث

اقتصرت حدود البحث على النساء المتزوجات أثناء إجراء المسح (شهر آب-١٩٨٩) وفي عمر الإنجاب (١٥-٤٩) سنة في مدينة بغداد وضواحيها بمختلف مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية والحضرية .

منهج البحث

تشمل منهجية البحث على العينة وأدوات جمع البيانات والوسائل الإحصائية المستخدمة في التحليل

- العينة : - اختيرت ٣٠٠ امرأة من سبع وعشرين منطقة في محافظة بغداد لتمثل جميع المستويات الحضرية والاقتصادية والاجتماعية وهي: حي القضاة ، المنصور ، حي الأطباء ، مجمع حيفا ، كرادة مريم ، القادسية ، العامرية ، المأمون ، اليرموك ، الصالحية ، الغزالية ، مجمع الصالحية السكني ، شارع فلسطين ، زبونة ، الاعظمية ، صليخ الجديدة - ومدينة الحرية ، الشعلة ، السيدة ، بغداد الجديدة ، مدينة الصدر ، الشعب ، حي العامل ، حي

السلام ، الكاظمية والدورة ، وقد استبعدت (١٠) نساء مطلقات وأرامل فبقي المجموع أفراد عينة البحث ٢٩٠ امرأة متزوجة (وزوجها على قيد الحياة) أثناء إجراء الدراسة وفي عمر الإنجاب .

أدوات البحث

اعتمدت الدراسة على البيانات والإحصاءات الصادرة من وزارة التخطيط والمتعلقة بالسكان والتعليم والخدمات الصحية إضافة إلى نشرات الأمم المتحدة / منظمة أ س ك و . أما فيما يتعلق بالدراسة الميدانية فقد صممت استمارة إحصائية كأداة لجمع البيانات حول نتائج وتأثيرات سياسة تشجيع الإنجاب على المرأة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والأسرية ، حيث بنيت على أساس دراسة استطلاعية لعينة مكونة من ٣٥ امرأة متزوجة ثم تمت صياغتها بشكل استفتاء مغلق .

الوسائل الإحصائية

استخدمت الحقيبة الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss لتحليل بيانات الاستمارة بواسطة الحاسب الآلي حيث استخرجت الجداول المزدوجة cross tabulation ، جداول ومعاملات التوافق contingency coefficients وحسبت معاملات الارتباط "بيرسون وسبيرمان " بين المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية للزوج والزوجة وعدد الأطفال الحالي والرغبة في الإنجاب .(دودين ، ٢٠١٠)

$$r = \frac{\sum (x-x)(y-y)}{\sqrt{\sum (x-x)^2 \sum (y-y)^2}}$$

$$r = 1 - \frac{6 \sum d^2}{n(n^2 - 1)}$$

المحور الأول للدارسة

الواقع السكاني للعراق

قدر عدد سكان العراق رسمياً ولأول مرة عام ١٩٣٤ بحوالي ٣ ٣٨٠٠٠٠ نسمة ثم أجريت خمسة تعدادات شاملة في القطر وهي في السنوات ١٩٤٧، ١٩٥٧، ١٩٦٥، ١٩٧٧، ١٩٨٧. بلغ تقدير سكان العراق عام ١٩٤٧ بحوالي ٤٨١٦١٨٥ نسمة أي بمعدل نمو سنوي قدره ٧٨٧، ٥٢٪ خلال الفترة ٣٤-١٩٤٧، ثم تطور حجم السكان إلى ٦٣٣٩٩٦٠ نسمة عام ١٩٥٥، ٣، ٥٣٪ وفي عام ١٩٧٧ أصبح حجم سكان العراق ١٢٠٠٠٤٩٧ أي بمعدل نمو مستوى ٣، ٢٤٢٪ ثم ارتفع عدد سكان العراق حسب تعداد ١٩٨٧م إلى ١٦٣٣٥١٩٩ أو بمعدل نمو ٣، ١٣٪، يلاحظ أن نمو سكان العراق هو واحد من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم وفي الوطن العربي والبالغ ٥٣٪ سنوياً. تبلغ مساحة العراق الكلية ٤٣٨٣١٧ كم^٢ منها ٤٣٤٠٠٠ كم^٢ مساحة مأهولة بالسكان و٤٣١٧ كم^٢ تؤلف مساحة المياه الإقليمية ونصف منطقة الحياد وتبعاً لذلك فإن كثافة العراق حسب تعداد ١٩٨٧م تكون حوالي ٤٦، ٣٧ شخص لكل كم^٢، وتعتبر هذه الكثافة واطئة إذا ما قورنت بنظيراتها في عدد من الدول العربية الأخرى مثل البحرين ٥١٠ وفي لبنان ٣٠٠. أن هذه الكثافة لا تعبر عن ثقل السكان الحقيقي لأن أغلب السكان يتمركزون في المناطق الحضرية ومراكز المدن الكبيرة خاصة بغداد والموصل والبصرة. ومع أن العراق يضم مساحات شاسعة من الصحارى والجبال لكن أطراف المدن بصورة عامة تشكو من انخفاض الكثافة السكانية بشكل كبير.

الغري للعلوم الاقتصادية والاجتماعية

تستقطب المراكز الحضرية في العراق حوالي ٦٤% من السكان حسب تعداد ١٩٧٧ بينما نسبة السكان الريفيين في نفس الفترة حوالي ٣٦% من السكان حيث كان في تعداد ١٩٥٧ يؤلف ٦١% من حجم السكان ونسبة الحضر كانت ٣٩% وإنما بفعل تيارات الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر ، وباستخدام البيانات المنشورة عن الجهاز المركزي للإحصاء فقد بلغت معدلات الولادة والوفيات كما موضح في الجدول أدناه :

الفترة	معدل الولادات الخام لكل ألف من السكان	معدل الوفيات لكل ألف من السكان
١٩٧٣-١٩٧٥	٤٢,٦	١٠,٦
١٩٧٧-١٩٨٢	٤٠,٩	٨,٥
١٩٨٢-١٩٨٤	٤٠,٣	٧,٢

يلاحظ أن معدلات الولادات أخذت بالانخفاض وخاصة الفترة التي تخللتها الحرب وهذه نتيجة طبيعية في أغلب الدول التي دخلت حروبا طويلة ولكنها ارتفعت بعد حملة زيادة الإنجاب أما معدلات الوفيات (فإذا استثنى اثر الحرب) فإنها في انخفاض نتيجة للتطور الصحي والخدمات المجانية في هذا المجال .

المحور الثاني

أولا : السياسات السكانية العربية

إن استعداد الدول العربية لاتخاذ أي موقف أو سياسة سكانية مرتبط مباشرة بمواردها الاقتصادية والاجتماعية وخططها التنموية ، فبالنسبة لبعض الدول العربية يشكل ارتفاع مستوى الإنجاب لديها مشكلة سكانية كما هو الحال في مصر وتونس والمغرب حيث الكثافة السكانية العالية والبعض الآخر يتطلع إلى المحافظة على مستويات الإنجاب الحالية لمحاولة تحقيق التوازن مع الموارد الاقتصادية ، في الوقت نفسه هناك دول عربية لها كثافة

سكانية واطئة وموارد اقتصادية ضخمة دفعتها إلى استيراد اليد العاملة وتشجيع الإنجاب فوضعت نظام حوافز للزواج المبكر وزيادة حجم العائلة .

أما ما يهمننا قناعات الحكومات العربية بالنسبة للإنجاب ورغبة الدول في اتخاذ تدابير تغير مستوى الإنجاب نحو الزيادة أو التحديد .

في عام ١٩٨٧ صنف الدول العربية إلى ثلاث مجاميع حسب موقفها من الإنجاب كما يلي:

المجموعة الأولى: وهي مجموعة الدول العربية التي تعاني من نمو سكاني سريع حيث يمكن تقسيمها إلى قسمين : الأول . ويضم تونس ، مصر والمغرب حيث تعمل هذه الدول على تقليص معدلات الإنجاب وذلك بالعمل على تقديم حوافز وتطبيق برامج تنظيم الأسرة . الثاني - يضم كل من الجزائر ، البحرين ، جيبوتي ، والأردن ، وتتطلع هذه الدول إلى جعل معدل نموها الحالي إلى حد أدنى دون نظام حوافز .

المجموعة الثانية : وهي مجموعة الدول العربية التي تعتبر نموها السكاني الطبيعي ذا نسق بطيء وتمثل بالعراق وليبيا والإمارات والكويت حيث تعمل هذه الدول على رفع مستويات الإنجاب وذلك بتطبيق نظام حوافز .

المجموعة الثالثة : تتألف من اغلب الدول العربية التي تعتبر معدلات نموها الطبيعي مرضية ويمكن تقسيمها إلى قسمين من حيث اتجاه سياسة الدولة : الأول ، ويضم كل من موريتانيا ، عمان ، قطر ، السعودية ، وجميعها تطبق نظام حوافز للمحافظة على المعدلات الحالية للإنجاب ، أما القسم الثاني في هذه المجموعة ويضم كل من الدول العربية ، لبنان ، السودان ، سوريا ، اليمن ، والصومال ، حيث لا تتدخل الدولة في تقديم نظام حوافز للمحافظة على معدلات نموها الحالي (فاعور ، ١٩٨٧) .

الغرض للعلم والاقتصاد والسياسة

ثانيا: محفزات الإنجاب في التشريعات العالمية

شجعت الكثير من التشريعات القديمة زيادة النسل منه وخاصة أثناء نمو وتطور الدولة أو بعد خروجها من الحرب ، إذ يعتبر قانون حمورابي الذي صدر في القرن العشرين قبل الميلاد في بابل هو أول محاولة تشريعية تهدف إلى زيادة النسل وأعطى للأمهات في الأسر الكبيرة الحجم بارتداء ملابس مميزة وحلي (جلبي ، ١٩٨٥ ، ص ٣٥٨) .

وفي القرن السابع عشر ، سنت تشريعات تشجع زيادة النسل في كل من فرنسا واسبانيا حيث صدر إحياء إعانات سنوية . وكان غزو بروسيا لفرنسا خلال حرب عام ١٨٧٠ وما ترتب عليه من فاقد بشري وكذلك فاقد الحرب العالمية الأولى ، من أهم العوامل التي دفعت الحكومة الفرنسية إلى إصدار قرار يوجب التوازي بين معدل المواليد في فرنسا وبين نظيره في ألمانيا ، لذا فقد نظمت فرنسا برنامجها المعروف بالمعونات الأسرية FAMILY ALLOWANCES تشجيعا لزيادة النسل في البلاد ، وفي عام ١٩٣٢ أضيف إلى القانون تشريعا يقضي بان يحصل كل العاملين في الصناعة طبقا لقانون المعونات المالية على معونة مالية تدفع مقابل كل مولود جديد ، حيث وصلت هذه المعونات إلى ما يقارب ٥% من إجمالي الدخل القومي عام ١٩٦١ .

وفي اسبانيا يعفى الرجال الذين يتزوجون مبكرا أو لديهم أسرا كبيرة جزئيا أو كليا من الضرائب والسبب في ذلك هو خوف الحكومة الاسبانية من الغزو العسكري بفاقد سكاني كبير كالذي حصل عام ١٥٠٠ م حينما انخفض عدد السكان من ١٠ ملايين إلى ٦ ملايين نسمة في عام ١٧٠٠ م .

وفي الاتحاد السوفيتي فقد اخذ ببرنامج المعونات الأسرية لتشجيع النسل إثر الفاقد البشري للحرب العالمية الثانية فنظمت برامج لمعونة الأسر التي تضم ثلاثة أطفال أو أكثر

وصلت بمقتضاه المعونة الأسرية إلى ما بعد ميلاد الطفل الخامس إلى حوالي ٥١% من متوسط اجر رب الأسرة ، وفي عام ١٩٨١م اتخذت تدابير تشجيعية أخرى لتوفير فرص أكبر للنساء كي يجمعن بين العمل والأمومة ، وفي عام ١٩٨٢ م أصدرت الحكومة قرارات لتحسين الوقاية الصحية وخلق المعيشة المواتية للأسر الشابة وتحسين طرق الوقاية من الأمراض وتحسين البيئة (صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، ١٩٨٥ ، ص ٢) وتشجيعا للنسل في بعض الدول الاسكندنافية فقد أخذت بالاعتراف حتى بالطفل غير الشرعي وجعله يحمل اسم الأم مع صرف مخصصات لهؤلاء الأطفال وإعفائهم من الضرائب .

وبعد الأزمة الثلاثينية (١٩٣٠ وما بعدها) حاولت الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٥٠ تشجيع زيادة السكان وذلك بإتباع سياسة جديدة بعد الانخفاض الملحوظ في عدد المواليد ، فاهتمت بتوزيع الأراضي ففتحت أراضي الغرب أمام من يريد الإقامة عليها بلا ثمن ، وجاء شق قناة أيرى كقوة دافعة للهجرة ولزيادة السكان كذلك تطور نظام السكك الحديدية وفتح الطرق والقنوات المائية الذي اثر في انتعاش الصناعة (توماس ، مالتوس وآخرون ، ص ١٦).

إضافة إلى ذلك فقد أثرت عوامل مشجعة أخرى على زيادة النسل منها التوسع في نظام التعليم الذي يضع اقل الأعباء على الوالدين خلال المراحل الدراسية وإعفاءات من ضريبة الدخل الفيدرالية للأطفال الذين يعتمدون على أنفسهم في كسب عيشهم والضمان الاجتماعي ضد البطالة والمرض والتأمين ضد العجز ومعاشات لكبار السن وبرامج العناية بالأم والطفل والتنظيمات الخاصة بالزواج كذلك إعفاء الرجال المتزوجين الذين لديهم أطفال ، من بعض واجبات الخدمة العسكرية وتخفيض ضريبة الدخل للمتزوجين عن المعدل المطبق على غير المتزوجين ويستثنى من الضريبة على دخل الأسرة مبلغا قدره (٦٠٠) دولار لكل طفل .

سياسة العراق السكانية الخاصة بالخصوبة :

إن توفر الثروات الطبيعية في العراق والمساحات الزراعية الواسعة والموارد المائية الوفيرة والتخطيط العلمي الطموح مع كثافة واطئة (٣٦ شخص للكيلومتر المربع) ، إضافة إلى الآثار المباشرة وغير المباشرة التي خلفتها الحرب الطويلة الأمد ، التي خاضها العراق مع إيران ، وخاصة على الذكور في سن الزواج حيث تنخفض نسبة الزواج والإنجاب عادة ، كل هذا يعمل على أن تكون سياسة الدولة السكانية تتجه نحو زيادة الإنجاب وتشجيع الزواج المبكر والفلسفة التي اعتمدتها السياسة السكانية في العراق ، أساسها الاستثمار الأمثل للعنصر البشري من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتحقيق التقدم الاقتصادي والرفاه الاجتماعي ، فأصبح موضوع العناية بالإنسان اقتصاديا وصحيا وثقافيا يحظى بالاهتمام الكبير ، لقد وضعت هذه الاعتبارات المركزية المتصلة بالسياسة السكانية بشكل أهداف مرتبطة بالنواحي التالية :

١- الناحية الاقتصادية :

أدركت السياسة التخطيطية في العراق إدراكا واعيا الواقع الديموغرافي للعراق وانه لا يعاني من مشكلة تضخم سكاني ، بل انه بحاجة إلى استيعاب سكاني أكثر سيما وانه بلد يزخر بالموارد الطبيعية التي لم تستغل الاستغلال الأمثل بعد ، أن التطلعات التنموية وتطور الصناعات العسكرية جعلت حاجته إلى القوى العاملة التي تستثمر هذه الموارد مستمرة والزيادة السكانية ستعزز الوضع الاقتصادي للبلد لان فرص العمل متاحة لكل القادرين على العمل ويسعون إليه .

لو تابعنا تطور حجم القوى العاملة في العراق منذ عام ١٩٥٧ لوجدنا التطور الكبير في حجم السكان النشط اقتصاديا (وهم السكان المشتغلون فعلا وبعمر ١٥-٦٤ سنة) .

الجدول (١) تطور السكان النشط اقتصاديا في عمر (١٥-٦٤) سنة

السكان	السكان بالآلف		معدل النمو السنوي %٢
	١٩٥٧ (*)	١٩٧٧	
ذكور	١٣١٧	٢٣٠٤	٢,٨
أنثى	٤٢	٤٤٥	١٢,٥
المجموع	١٣٥٩	٢٧٤٩	٣,٦

• المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء - هيئة التعداد العام والدراسات السكانية (تطور القوى العاملة في العراق ٥٧-١٩٧٧) تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩ .

إن الزيادة الملحوظة في حجم القوى العاملة كان استمرارا لتوسع عملية التنمية واستحداث الصناعات الجديدة وخاصة في مجال التصنيع العسكري إضافة إلى ارتفاع مشاركة المرأة في سوق العمل فالمجالات الجديدة أضافت حاجة وطلب مستمر على اليد العاملة العراقية التي سيغذيها الإنجاب على مدى العشرين سنة القادمة .

على أية حال فإن العراق مازال يصنف من قبل الأمم المتحدة ضمن المجموعة الثانية للدول العربية حسب حجم القوى العاملة، حيث تميزت هذه المجموعة بعجز القوى العاملة والحاجة إلى عمالة عربية وأجنبية في الوقت الحاضر ، وذلك لتعزيز مسيرتها التنموية ، فقد اشتملت هذه المجموعة على العراق ، السعودية ، ليبيا ودول الخليج ، وكانت المجموعة الأولى والتي تشكو بشكل واضح من وجود عمالة فائضة فيها وتضم كل من مصر والمغرب والجزائر والسودان وتونس والصومال وموريتانيا ، أما المجموعة الثانية بين الدول العربية التي لا تشكل العمالة مشكلة لديها وإنما تكون متوازنة مع حجم اقتصادها فهي : الجمهورية

الغنى للعلوم الاقتصادية والاجتماعية

العربية السورية واليمن والأردن ولبنان كما ورد أعلاه (صندوق النقد العربي ، ١٩٨٤ ، ص ٨٣)

وكما هو معروف بان الإنجاب سيوفر يد عاملة مستقبلية تخدم خطط التنمية الطويلة الأمد ، لذا فإنها ستكون الرصيد البشري المضمون لعملية التصنيع والتنمية الواسعة التي يشهدها العراق الجديد .

٢-الناحية الاجتماعية :

إن أهداف السياسة السكانية في العراق والمرتبطة بمنظور اجتماعي منبثقة من الدستور العراقي :

- أ- الأسرة خلية الأمة الأساسية وعلى الدولة حمايتها وتنميتها .
 - ب- النسل أمانة في عنق الأسرة أولاً والدولة ثانياً وعليها العمل على تكثيره والعناية بصحته وتربيته .
 - ج- الزواج واجب وطني وعلى الدولة تشجيعه وتسهيله ومراقبته .
- أن هذه النصوص الثلاثة التي أكد عليها الدستور لها تسلسل هرمي حسب المسؤوليات والواجبات المناطة بكل مؤسسة اجتماعية ، فقد بدا الدستور بتكليف الدولة بمسؤوليتها تجاه الأسرة لأنها نواة المجتمع وخلية الأمة ، ولأن الأمة هي المؤسسة الاجتماعية التي تشبع حاجات الفرد النفسية والاجتماعية وتكوين علاقاته الإنسانية السامية ، ثم أكد على مسؤولية الأسرة إزاء النسل والإنجاب والعناية بالتربية الصالحة للنشء ، إما النص الثالث فهو تأكيد على أهمية الزواج ورفع منزلته إلى مستوى الواجبات القومية لأنه مسألة طبيعية ، وهي الوسيلة الوحيدة المشروعة التي تهني تكاثر السكان وتكوين الأسرة لذا فان هبوط معدلات الزواج وتأخيرته يؤدي إلى هبوط معدلات الإنجاب .

كما انعكس هذا المضمون على المقومات الرئيسية والأساسية لقوة المجتمع وضمن المستقبل بعيدا عن المخاطر والمداهمات التي يعد لها الأعداء ، فمسؤولية الزيادة في معدلات الإنجاب ليس مسؤولية طرف واحد مستقل عن مجمل العملية ولكن يبقى للعائلة بطرفها الزوج والزوجة السبق في تقرير ذلك .

لذا فقد سعت السياسة السكانية في العراق من الناحية الاجتماعية إلى :

أ- توفير مستلزمات القاعدة الارتكازية للهرم السكاني بالنسبة للأعمار دون سن العمل (١٥ سنة فأقل) من دور حضانة رياض أطفال ومدارس على اختلافها وبصورة مجانية .

ب- توفير القاعدة الارتكازية اللازمة لرعاية الفئة العمرية من السكان التي تجاوزت سن العمل (٦٥ سنة أكثر) للذكور و٥٩ سنة فأكثر للإناث .

ج- توفير مستلزمات الاستفادة من العنصر البشري في سن العمل (١٥-٦٥) سنة للذكور و(١٥-٥٩) سنة للإناث وذلك بالتشغيل الأمثل لكافة أفراد هذه الفئة من القادرين والراغبين بالعمل ورفع كفاءتهم الإنتاجية عن طريق التأهيل والتدريب .

٣- الناحية السياسية والقومية :

إن موقع العراق الجغرافي الاستراتيجي المهم الذي يمثل الحدود الشرقية للوطن العربي ، يحتم عليه مسؤولية أن يكون بثقل كاف للدفاع عن أمنه واستقراره وهذا ما جعله هدفا للمؤامرات والحروب .

من المعروف أن للحروب آثارها المباشرة وغير المباشرة على السكان ، فمن الآثار المباشرة هي وقوع خسائر بين المقاتلين في خطوط القتال وبين المدنيين نتيجة للقصف المعادي المقصود وغير المقصود ، والآثار غير المباشرة تحصل نتيجة لفقدان الأعداد الكبيرة من الشباب في عمر الزواج مما يؤدي بدوره إلى النقص في عدد الذكور وارتفاع عدد الإناث

الغري للعلوم الاقتصادية والاجتماعية

فيكون سببا غير مباشر في تأخير الزواج كذلك ابتعاد الرجل فترة طويلة عن زوجته يتسبب في تأخير حدوث الحمل وهبوط عام في معدلات الإنجاب .

ومن الناحية القومية يجب أن يكون النمو السكاني في العراق متوازناً مع نسبة الزيادة السكانية المتوقعة في العالم العربي حيث أن الزيادة في عدد سكان العراق يجب أن تتوازن ليس لاعتبارات قطرية فقط ، وإنما مع نسبة الزيادة المحسوبة والمتوقعة في الوطن العربي وكذلك مع التطورات السياسية والاقتصادية المتصورة والمحتملة في علاقة الأقطار العربية مع بعضها ومع العالم الخارجي على البعدين البعيد والمنظور ، من هذا نستنتج بان الضرورة الوطنية والقومية تستدعي رفع شعار زيادة الإنجاب تأكيداً لروح المواطنة الصالحة ومهمة وطنية كبيرة ملقاة على عاتق العائلة العراقية .

٣-١ الاستراتيجيات المعتمدة لتحقيق سياسة زيادة الإنجاب :

وهي مجموعة التدابير التي تم اتخاذها لتحقيق نتائج زيادة السكان وقد تكون هذه التدابير ذات تأثير مباشر على السكان فتتخذ على شكل إجراءات تتعلق بميادين لها ص مباشرة بالسكان مثل التعليم والخدمات الصحية ومخصصات الأطفال والدخل الفردي ...^١ ، يكون قسماً منها بشكل قرارات تصدر عن الجهات العليا تشجع الزواج المبكر والإنجاب وسنحاول في هذا البند إعطاء صورة واضحة عن هذه الإجراءات والقرارات المشجعة للإنجاب :

٣-١-١ الإجراءات المتخذة لتشجيع الإنجاب :

أن المادة ٣٤ من دستور ٢٠٠٥ نص على أن التعليم عامل أساس لتقدم المجتمع وحق تكفله الدولة وهو إلزامي في المرحلة الابتدائية وتكفل الدولة مكافحة الأمية وإن التعليم المجاني حق لكل العراقيين في مختلف المراحل . (ILD.P. ، ٢٠٠٦) .

أ- في مجال التعليم :

إن المجتمع لا يمكن أن ينهض دون تهيئة الكوادر البشرية المتعلمة الواعية التي تستثمر موارده الطبيعية بشكلها المتكامل ، فحملات محو الأمية ومجانية التعليم بجميع مراحله وفتح العشرات من المعاهد الفنية والجامعات الجديدة الرسمية والأهلية في عموم القطر . وفتح التعليم على مصراعيه أمام جميع العراقيين والعرب وإعداد الطلبة في ازدياد مستمر .

في مجال محو الأمية : لقد شرع قانون الحملة الوطنية الشاملة لمحو الأمية الإلزامي رقم (٩٢) لسنة ١٩٧٨ والذي بموجبه يقضي على الأمية الأبجدية والحضارية .

اعتبر هذا القانون الشخص الذي لا يملك مهارات القراءة والكتابة والحساب شخصا أميا ولم يصل إلى المستوى الحضاري ، وعلى هذا الأساس فتحت الدولة العديد من مراكز محو الأمية في الحضر والريف ، الأمر الذي خفض نسبة الأميين والذين في عمر (١٥-٤٥) سنة من حوالي ٥٢ ٪ من حجم السكان في عام ١٩٧٠ إلى ١٩ ٪ فقط عام ١٩٨٠ .

في مجال التعليم الابتدائي : فمُنذ تشريع قانون التعليم الإلزامي سنة ١٩٧٦ والذي بدأ تطبيقه اعتبارا من ١٩٧٨/١٠/١ تم بموجبه اعتبار التعليم في مرحلة الدراسة الابتدائية مجانية وإلزاميا لجميع الأطفال الذين يكملون السادسة من العمر ولحين إكمال الدراسة الابتدائية ووضع الضوابط التي تضمن تنفيذ ذلك . (خلف ، ١٩٨٠ ، ص ١٥٣) . منذ تطبيق هذا القانون وإلى يومنا هذا والتعليم في تطور مستمر حيث رفع عن كاهل الأسرة تكاليف الدراسة ومستلزماتها التي توزع مجانا من كتب وأدوات أخرى وهذا ما أتاح الفرص أمام الطلبة وخاصة الإناث وأبناء الريف القبول في هذه المدارس . لذا فقد ارتفع عدد الطلبة من ١٥٥٣ عام ١٩٦٧/١٩٦٨ إلى ٥٦٣٤٧ طالبا في العام الدراسي ١٩٧٨/٧٧ ثم إلى ٨١٤٣١ طالبا في العام الدراسي ١٩٨٦/٨٥ .

وفي مراحل الدراسة الأخرى - فقد شهدت المراحل التعليمية المختلفة تطوراً ملحوظاً حيث ارتفع عدد الطلبة من ١,٣٢١,٤١٩ عام ١٩٦٧/١٩٦٨ إلى ٢,٩٠٣,٤٨٢ عام ١٩٧٧/١٩٧٨ في العام الدراسي ١٩٨٥/١٩٨٦ أي بمعدل نمو سنوي مركب للطلبة في جميع المراحل ٨,١٩ % للفترة من ١٩٦٧/١٩٧٧ وبمعدل ٤,٠٩ % خلال الفترة من ١٩٧٧ إلى ١٩٨٦ .

كذلك فقد خصصت الأموال والموارد اللازمة وبذلك الجهود والطاقات البشرية لبناء وتنمية الأجهزة والمؤسسات العلمية والتربوية وإرسال الطلبة المتفوقين إلى الخارج لتلقي العلم والمعرفة على نفقات الدولة ، كذلك فتحت العديد من الجامعات الأهلية فصح المجال أمام الموظفين ليكملوا دراستهم ويتم تأهيلهم وتخصصهم .

وفي مجال تعليم المرأة : فقد وضع برنامج عمل شامل لتعليم المرأة تضمن ما يلي:

- ١- تحقيق إلزامية التعليم للمرأة في سن (٦-١٠) سنوات لتحقيق المساواة بين الجنسين.
 - ٢- تشجيع استمرار المرأة في التعليم لمراحل لاحقة بعد الدراسة الابتدائية وتوجيهها للدراسة المهنية لسد النقص في الكوادر الوسيطة التي تحتاجها خطط التنمية .
 - ٣- توجيه المرأة في مرحلة التعليم الجامعي لاختيار التخصصات العلمية والفنية الملائمة لها والتي كانت مخصصة للرجل بهدف الاستفادة من إمكانيات وقدرات النساء بأقصى ما يمكن لخدمة أهداف التنمية في العراق .
 - ٤- تشجيع المرأة على الاستمرار في الدراسات العليا والحصول على التخصصات العلمية الدقيقة مما يؤهلها لاحتلال مراكز قيادية في مؤسسات الدولة (صالح ، ١٩٨٧ ، ص ٩٥) .
- إن العوائق الأكثر تأثيراً على تعليم النساء هي الظروف الاقتصادية التي تحد الفرص التعليمية والوضع الأمني المتدهور في العراق الذي يحد من فرص الحصول على التعليم وازدياد العنف داخل المؤسسات التعليمية (ILDP ، ٢٠٠٦) .

ب- في مجال الصحة والخدمات

لقد حظي موضوع الصحة والخدمات الصحية بصورة عامة وصحة الأم والطفل بصورة خاصة اهتماما كبيرا من قبل وزارة الصحة في العراق حيث انعكس ذلك من خلال الجهود التي بذلتها في توفير الخدمات الصحية المجانية إضافة إلى الخطة الخمسية الوطنية لرعاية الأم والطفل للفترة (١٩٩٠-١٩٨٥م) لدليل واضح على الاهتمام المتزايد بالناحية الصحية للمواطنين . إن الأهداف الأساسية للخطة الخمسية هي :

- ١- رفع مستوى الرعاية الصحية الأولية .
- ٢- تقليل وفيات الأطفال الرضع (دون سن الخامسة من العمر) إلى اقل من ٥٠ وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة حية (كما جاء في توصيات الأمم المتحدة في مجال رعاية الطفولة والأمومة) .
- ٣- تقليل معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر الناجمة عن مرض الإسهال بمقدار ٦٠% مما هي عليه في عقد الثمانينات والتسعينات والقضاء على إصابات الكزاز الولادي .
- ٤- تحصين أكثر من ٧٥% من الأطفال دون السنتين من العمر باللقاحات اللازمة .
- ٥- محاولة جعل وزن الطفل عند الولادة لا يقل عن ٢٥٠٠ غرام لمعظم الولادات الحية ، والسعي إلى جعل أوزان معظم الأطفال يتناسب مع أعمارهم وفق المؤشرات المعتمدة من منظمة الصحة العالمية .
- ٦- تقليل نسبة الإصابة المرضية والوفيات لدى النساء الحوامل والأمهات أثناء الولادة.
- ٧- تدريب الكوادر الطبية والصحية المتخصصة برعاية الحوامل والولادات ودور رعاية الأمومة والطفولة ، مع الاهتمام الخاص بتدريب القابلات المأذونات .
- ٨- التأكيد على إستفادة معظم الجماهير وخاصة الريف من الخدمات الصحية .

(الفرع للعلوم الاقتصادية والاجتماعية)

٩- استخدام وسائل الإعلام المعروفة لنشر الوعي والمفاهيم الصحية بين الجماهير في المناطق الشعبية والريفية .

١٠- تقليل معدلات الوفيات العامة عن طريق تقديم الخدمات الصحية الأفضل في الحضر والريف على حد سواء .

يلاحظ أن الخطة أكدت وبشكل كبير على رعاية الطفل والأم الحامل وتشجيع الأمهات على تلقيح أطفالهن بشكل دوري وخاصة الضروري منه مثل (بي سي جي) ضد التدرن واللقاح الثلاثي ضد الخناق والكزاز والسعال الديكي وشلل الأطفال ولقاح الحصبة ، إضافة إلى الفحوص الدورية للأسنان ابتداء من عمر سنتين . لقد انعكست هذه الخدمات والعناية وبشكل ملحوظ على معدل وفيات الأطفال الرضع (أي عدد المتوفين من الأطفال الرضع في عمر اقل من سنة إلى عدد الولادات خلال تلك السنة) فقد انخفض هذا المعدل من ١٣٠ وفاة لكل ١٠٠٠ مولود خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٦٥ إلى ٧٢ وفاة للفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ ثم إلى ٦١ حالة وفاة خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٥ بينما يلاحظ أن هذا المعدل في اغلب الدول

المتقدمة يقل عن ٢٠ طفلا لكل مولود . والطموح لازال في العراق بتخفيض هذا المعدل اقل من ٥٠ طفلا كما جاء في الخطة الخمسية المذكورة أعلاه . وهذا المؤشر هو مؤشرات التطور الصحي والتقدم الاجتماعي في دول العالم ، والذي تسعى الدولة جاهدة جعله مساو إلى نظيره في اغلب الدول المتقدمة صحيا .

أما بالنسبة إلى رعاية الأم الحامل ، فقد أكدت الخطة أن الرعاية التي تقدم للأم الحاء أثناء فترة الحمل أو بعدها تشمل على الفحص الدوري خلال فترة الحمل وما بعد الولا تسجيل فيها وقائع التاريخ الصحي للأم والولادات السابقة وفحص الدم والأمراض الوراثية... الخ ، كذلك نظمت زيارات الأم الحامل للمراكز الصحي ومتابعة صحة الأم ونمو الجنين

إضافة إلى الفحص الدوري لأسنان الأم وأمراض اللثة وإرشاد الأم حول نوع الغذاء اللازم بتكوين أسنان الجنين بشكلها الصحيح ، هذا مع التأكيد المستمر على تثقيف الأم الحامل وتوعيتها بأهمية خدمات رعاية الأمومة والطفولة وتنظيم الأسرة بشكل يضمن جيل صحي منتج كذلك فقد فسحت الدولة المجال أمام فتح المستشفيات الأهلية للراغبين في شتى أنحاء العراق سعياً وراء نشر الخدمات الصحية المجانية وغيرها في عموم العراق .

ج- رفع معدل دخل الفرد العراقي

لقد ارتفع معدل الدخل العراقي منذ التغير السياسي واستغلال الثروة البترولية واستثمار رؤوس الأموال ، مما مكن المواطن من شراء المواد الغذائية الجيدة واقتناء وسائل الراحة الحديثة ومتطلبات الحياة المرفهة من أجهزة كهربائية وسيارة إضافة إلى السكن الملائم الذي تتوفر فيه الشروط الصحية المطلوبة ، حيث كان معدل الدخل الفردي السنوي في العراق عام ١٩٧٤ حوالي ١٢٢٢ دولاراً وفي عام ١٩٧٧ ارتفع إلى ١٥٥٠ دولاراً ثم ارتفع هذا المعدل إلى ٣٤١٦ دولاراً عام ١٩٨٤ . ولو قورن مع معدل الدخل لبعض الدول العربية مثل الأردن فإنه بلغ ٤١٤ دولاراً و ٧١٠ دولاراً و ١٧١٦ دولاراً للأعوام ١٩٧٤ و ١٩٧٧ م على التوالي .

وتسعى الدولة لرفع الدخل الفردي بشكل مستمر حيث منحت مبلغ (٢٥) ديناراً أو ما يعادل ٨٠,٢٢٢ دولاراً لجميع موظفي الدولة اعتباراً من ١٩٨٩/٧/١ ، أي بإضافة ٣٠٠ سنوياً إلى دخل العائلة التي يعمل فيها الزوج والزوجة في القطاع الحكومي سيضاف إلى دخلهم الشهري ٥٠ ديناراً وإلى دخلهم السنوي ٦٠٠ ديناراً إضافة إلى ذلك تحاول الدولة المحافظة على أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية بالقدر الممكن ، وهذه كلها أسباب تساعد على تشجيع العائلة في اتجاه الإنجاب وزيادة حجم الأسرة مع الاعتناء بالتنشئة الصحيحة والتربية الجيدة .

د تعزيز دور المرأة الاقتصادي والاجتماعي والأسري :

الغري للمعنى (الاقتصاد والادارة)

تحتل المرأة موقعا متميزا في العراق كونها ربة بيت وموظفة إضافة إلى كونها منجبة ومربية في أن واحد ، وقد آمنت الدولة في العراق بالدور السياسي الذي تحتله المرأة فقد دعت إلى تعزيز مكانتها في الحضر والريف وتوفير الدعم المجتمعي لها بهدف زجها وإشراكها بشكل كامل في جميع مراحل ووظائف العملية التنموية في العراق .

وقد أرجأ تطور دور المرأة إلى عدة عوامل في مقدمتها تحرير المرأة اجتماعيا وسياسيا وفكريا من جميع القيود الرجعية والمتخلفة التي فرضت عليها خلال العهود السابقة ، وان المرأة نصف المجتمع وإذا لم تكن واعية متحررة فان المجتمع سيكون برمته متخلفا وغير متحرر .

من هذا المنطلق بدأ العراق بتنفيذ سياسة إعطاء المرأة المزيد من المساواة في فرص التعليم والعمل فتوسعت مشاركة الإناث في التعليم وخاصة في المرحلة الابتدائية نتيجة لتطبيق التعليم الإلزامي كذلك ازداد عدد الإناث المتعلّمات في مراحل التعليم الجامعي والدراسات العليا ، وهذا يمثل التحرر الثقافي للمرأة والذي اثر في صقل شخصيتها وعمق نظرتها إلى دورها في إدراك حقوقها وتحسين أوضاعها المادية والمعنوية ثم رفع كفاءتها الإنتاجية داخل المنزل عن طريق تنشئة أبنائها وخارجه عن طريق تفجير طاقاتها ومساهماتها في عملها المباشر ، خاصة وان علماء الاقتصاد يؤكدون على اثر التعليم في زيادة الكفاءة الإنتاجية للفرد . وبالنسبة إلى دور المرأة كعامله فقد لاحظنا ذلك في جدول رقم (١) مدى التطور في أعداد الاناث ومساهمتهن في النشاط الاقتصادي عامة . أما دور المرأة ومكانتها في الريف فانه يختلف عنه في الحضر ، فلا شك إن المرأة الريفية أكثر ايجابية من في مشاركة الزوج في عمله علاوة على ما يتصل باقتصاديات الأسرة حيث يظهر من نتائج التعداد العام للسكان لعام

١٩٧٧ أن ٢٧٨ ألف امرأة تشتغل في قطاع الزراعة أي بما يؤلف ٣٠,٥% من مجموع النشطين اقتصادياً ٥٦,٥% من مجموع العاملات في الأنشطة الاقتصادية .

إن دور المرأة كمنجبة يمكن ملاحظته من معدلات الخصوبة العالية للمرأة العراقية ، فإنجاب المرأة هو قدرتها على تحقيق الولادات ، ما يسمى بالخصوبة الكلية التي تشير إلى تكرار الولادات للمرأة الواحدة خلال فترة حياتها الزوجية ، وقد أشارت إحصاءات الأمم المتحدة بأن معدل الخصوبة الكلية للمرأة فيما لو بقيت على قيد الحياة إلى نهاية فترة الإنجاب (١٥-٤٩) سنة في مصر ٣,٥ طفل وفي الأردن ٦,٦ طفل وفي العراق ٧,٢ في عام ١٩٨٦ (الأمم المتحدة ، أسكوا ، ١٩٨٧) وهذه المعدلات تعتبر عالية بالنسبة لخصوبة النساء في الأقطار الأخرى ، ففي روسيا ٣,٢ طفل وفي أمريكا ٣,١ طفل وفي النرويج ١,٧١ طفل عام ١٩٨٦ م .

يظهر جلياً بأن المرأة العربية بصورة عامة امرأة ولود ذات خصوبة عالية لان المجتمع العربي يعتبر الطفل امتداداً للعائلة وبقاء لاسمها ، إضافة إلى ذلك فإن كثرة الأطفال تعزز مكانة المرأة في العائلة وتشجع غريزة الأمومة لديها . والمرأة العراقية بصورة خاصة تعتبر ذات خصوبة عالية من بين نساء العالم ومعدل الولادات في العراق واحد من أعلى المعدلات في العالم . ففي سنة ١٩٨٦ بلغ معدل الولادات لكل ألف امرأة في عمر الإنجاب (١٥-٤٩ سنة) ٤٥,١ مولوداً بينما في مصر ٣٧ وفي الأردن ٣٤,٧ ولم يتعد هذا المعدل في أغلب الدول الأوروبية ١٥ مولوداً لكل ألف امرأة في عمر الإنجاب . أن الأمومة وظيفية اجتماعياً ومهمة وطنية وقومية والعمل على تيسير ما يحقق الكفاءة في أداء هذه الوظيفة وبخاصة في مجال التنشئة الاجتماعية السليمة للطفولة هو ما تسعى إليه العائلة والدولة في نفس الوقت .

القرارات الصادرة بخصوص الزواج والإنجاب :

إن مسألة رسم السياسة السكانية المشجعة للزواج المبكر والإنجاب لا تنطلق من الحاجة الوطنية والقومية والإنسانية فقط وإنما تراعي مبدأ دافعية الإنسان ورغبته في تحقيق الرفاهية الأسرية ، عن دور إرادة الفرد في عملية الإنجاب من خلال اقتراح الحد الأدنى لعدد الأطفال لكل عائلة خمسة بصورة شعار وليس قانونا ، كما ترك الخيار للعائلة لان تزيد على هذا الحد والمحفز للزيادة السكانية (دائرة التوجيه السياسي في وزارة الدفاع، ص٢) .

لذا فقد ترجمت سياسة الدولة بالنسبة للإنجاب وتشجيع الزواج المبكر بمجموعة القرارات والتوجيهات الهادفة إلى زيادة الإنجاب :

١- إطلاق سلفة المصرف العقاري للمواطنين ذوي الأربعة أطفال فأكثر من تاريخ ١٩٨٧/١/١ .

٢- إطلاق سلفة الزواج بدءاً من ١٩٨٧/٣/١ وذلك بإعطاء مبلغ قدره ألف دينار كسلفة للزواج ويطلقاً هذا المبلغ بإنجاب الأولاد لغاية خمسة أطفال لكل طفل مائتا دينار ، وإذا أنجبت الزوجة توأم حصة طفلين مرة واحدة . وإذا لم تنجب الأسرة تسحب السلفة من الأسرة بعد مرور خمس سنوات على الزواج هذا إضافة إلى توفير فرص العمل لكلا الزوجين وتهيئة مستلزماته من أثاث وتجهيزات بأسعار مناسبة عن طريق مؤسسات القطاع الاشتراكي .

٣- قرار تمتع الأم الموظفة بإجازة الأمومة لمدة ٦ اشهر من تاريخ ١٩٨٧/٥/٣ وبراتب تام تتمتع بها قبل بلوغ الطفل الرابعة من العمر ولها حق تكرارها لأربع مرات.

٤- قرار تمتع الأم العراقية الموظفة في دوائر الدولة والقطاع المختلط التي تلد توأم بإجازة أمومة خاصة اعتباراً من تاريخ ١٩٨٧/٩/٢٨ .

٥- قرار منح الزوج الموظف مخصصات عائلية مقدارها خمسة وعشرون دينارا شهريا إذا أنجبت زوجته مولودها الرابع بعد نفاذ هذا القرار اعتباراً من ١٩٨٧/١٢/٧ .

٦- اعتبار إجازة الأمومة المقررة للام الموظفة براتب تام لمدة الستة اشهر الأولى وبنصف راتب لمدة الستة اشهر التالية اعتبارا من ١٩٨٧/١٢/٧ وتعد هذه الإجازة خدمة لأغراض الخدمة المدنية وقوانين وأنظمة وقواعد تعليمات الخدمة الخاصة .

٧- صدرت العديد من القوانين التي تهتم نمو السكان كمنع استخدام حبوب منع الحمل وعدم الإجهاض وغيرها من الإجراءات .

٨- قرار بخصوص قانون عمل المرأة الموظفة القاضي بإعطائها الحق في ترك العمل قبل مدة شهر من التاريخ المتوقع لوضعها بتقرير طبي وتعد مجازة للحمل والوضع براتب تام . ولا يجوز تشغيل المرأة الحامل مطلقا في عمل ليلي أو إضافي أو شاق أو ضار ، ويسمح للمرأة المرضع بفترتي رضاعة أثناء يوم العمل لا تقل كل منهما عن نصف ساعة وتعد ساعات الرضاع من أوقات الدوام . وصدر قرار ٤٣ لسنة ١٩٨٦ بشأن إحالة الموظفة والعاملة المتزوجة للتقاعد لغرض الانصراف لرعاية أطفالها بشرط : أن لا تقل خدمتها التقاعدية عن خمسة عشر سنة وان لا يقل عدد أطفالها عن ثلاثة ولا يزيد عمر أي منهم عن خمس عشرة سنة .

٩- اعتبار الزيادة في الراتب تصاعديا وفقا لعدد الأطفال وكما يلي :

- ديناران عن كل ولد لحد الولد الثالث
- أربعة دنانير عن الولد الرابع
- ستة دنانير عن الولد الخامس
- ثمانية دنانير عن الولد السادس
- عشرة دنانير عن الولد السابع
- اثنا عشر دينار عن الولد الثامن
- أربعة عشر دينارا عن الولد التاسع

- ستة عشر دينارا عن الولد العاشر .

ثم يضاف إلى المبلغ المبين أعلاه ديناران عن كل ولد بعد الولد العاشر .

١٠ - إصدار قانون الصحة العامة في رعاية الأمومة والطفولة وكذلك تقديم الخدمات العلاجية المجانية للحامل والأم والطفل والبطاقة الصحية للأطفال بغرض متابعة حالتهم الصحية .

١١ - منح مكافأة مادية للأطفال الذين ولدوا بعد الحادث على مدرسة بلاط الشهداء الابتدائية في بغداد .

١٢ - منح خمس وعشرون دينارا لكل موظفي الدولة اعتبارا من ١٩٨٩/٧/١ وذلك لرفع القدرة الشرائية للعائلة العراقية وتلبية جزء من متطلبات الأطفال .

المحور الثالث : الدراسة الميدانية

”نتائج وتأثيرات سياسة تشجيع الإنجاب على المرأة العراقية“

أولا : خصائص العينة

لا بد من إلقاء الضوء على أهم الخصائص الديموغرافية والاجتماعية لعينة الدراسة ، قبل عرض النتائج الأساسية لها .

أ - التركيب العمري للزوج والزوجة

لقد صنف النساء في عينة البحث حسب العمر الحالي للزوجة وعمر زوجها كما يشير جدول رقم (٢) وذلك للتعرف على مدى التقارب العمري للزوجين ، لما لهذا العامل من اثر في الإنجاب ، بلغ متوسط عمر الزوج ٣٦, ٩٩ سنة وبانحراف معياري ٧,٠٣٧ "أي بتشتت عالي" حيث تراوحت أعمارهم بين ٢٠ و ٥٦ سنة

أما الزوجات فقد بلغ متوسط العمر الحالي لهن ٣١,٩٨ وبانحراف معياري ٦,١٢٣ "أي بتشتت اقل قليلا من أعمار الرجال " حيث بلغ عمر اصغر زوجة ١٧ سنة وتقارب العمر بين الزوجين يدل على التكافؤ في الاختيار وفي اتخاذ القرار في الرغبة أو عدم الرغبة في الإنجاب ، لقد ظهر بان معامل ارتباط بيرسون بين أعمار الزوجين هو ٠,٦٧٧ وهو ارتباط موجب وعالي نوعا ما ، أما معامل التوافق بينهما فقد بلغ ٠,٦٦٢ مما يشير إلى وجود توافق عالي بين متغيري العمر لدى الزوج والزوجة. بلغت أعلى نسبة للمتزوجين في الفئة العمرية (٢٩-٢٠) سنة للزوجات و(٣٩-٣٠) سنة للأزواج .

كما حسبت المتوسطات والانحرافات المعيارية لأعمار الزوجات وأزواجهن عند الزواج كما يلاحظ في الجدول (٣) . فيظهر أن عمر الزوجة عند الزواج كان ٢٢,٨٥ سنة وللزوج ٢٨,٤٣ وهذا ما يدل على أن الزواج لا يتم بعمر مبكر جدا كما تسعى إلى تحقيقه الدولة لان الزواج المبكر يسمح بحياة زوجية طويلة الأمد وبالتالي بعدد أطفال أكثر .

الجدول (٢)/ يبين عمر الزوج والزوجة الحالي بالسنوات

عمر الزوجة/ عمر الزوج	اقل من ٢٠ سنة	٢٩-٢٠	٣٩-٣٠	٥٠-٤٠	المجموع
اقل من ٢٠ سنة	١ %٠,٣	-	-	-	١ %٠,٣
٢٩-٢٠	٩ %٣,١	٤٤ %١٥,٢	١ %٠,٣	—	٥٤ %١٨,٦
٣٩-٣٠	١ %٠,٣	٧٦ %٢٦,٢	٦٧ %٢٣,١	١ %٠,٣	١٤٥ %٥٠
٤٩-٤٠	—	٨ %٢,٨	٦٦ %٢٢,٨	٧ %٢,٤	٨١ %٢٧,٩

الانحراف المعياري (الانحراف المعياري)

٩	٦	٣	—	—	٥٠ فأكثر
%٣,١	%٢,١	%١			
٢٩٠	١٤	١٣٧	١٢٨	١١	المجموع
%١٠٠	%٤,٨	%٤٧,٢	%٤٤,١	%٣,٨	

الجدول (٣) / يبين بعض المؤشرات الإحصائية لأعمار الزوج والزوجة

العمر عند الزواج		العمر الحالي		المؤشر الإحصائي
الزوجة	الزوج	الزوجة	الزوج	
٢٢,٨٤٥	٢٨,٤٣١	٣١, ٣٦٦	٣٦,٩٩٧	المتوسط
٤,٥٦٨	٤,٨٣٦	٦,١٢٣	٧,٠٣٧	الانحراف المعياري
١٣	١٧	١٧	٢٠	العمر الأدنى
٣٨	٤٩	٤٨	٥٦	العمر الأعلى
٠,٢٦٨	٠,٢٨٤	٠,٣٦٠	٠,٤١٣	الخطأ المعياري

(ب) التحصيل العلمي للزوجين :

يبين جدول (٤) المستوى التعليمي الحالي للزوجين حيث يظهر أن نسبة الزوجات الأميات اللواتي تعلمن القراءة والكتابة هي ٤,١% بينما نسبة الأزواج الأميين هي ١,٧% كلما ارتفع المستوى التعليمي الذي وصل إليه الزوج يختار زوجته من مستوى مشابه وهذا يوضحه الجدول بالنسبة للمستوى الجامعي والشهادات العالية ، فقد بلغت النسبة ٢٤,٥% الجامعيين تزوجوا جامعيات و ٨% من حملة الشهادات العالية ، قد اختاروا جامعيات أيد وهذا يدل على التقارب الفكري والثقافي بين الزوجين هام جدا في إنجاح الحياة الزوجية

وقدرة المرأة في اتخاذ القرار بان تتزوج ما يليق بها ويعزز مكانتها ، لان التعليم واحد من العوامل المؤثرة في التغيير الاجتماعي والحضاري الذي يعزز مكانة المرأة في المجتمع لتأخذ دورها في تربية الجيل تربية صالحة ، وما يؤكد ذلك وجود الارتباط الموجب بين تعلم الزوجين فقد بلغ معامل ارتباط سييرمان ٠,٦١١٤ ومعامل التوافق ٠,٦٦٢٤.

الجدول (٤) / بين المستوى التعليمي للزوجين

عمر الزوجة / عمر الزوج	أمية	ابتدائية	متوسطة	إعدادية	جامعية	عالية	المجموع النسبة
أمي	٤ %١,٤	١ %٠,٣	-	-	-	-	٥ %١,٧
ابتدائي	١ %٠,٣	٥ %١,٧	-	-	-	-	٦ %٢,١
متوسط %	٣ %١	١١ %٣,٨	١٠ %٣,٤	٥ %١,٧	١ %٠,٣	-	٣٠ %١٠,٣
إعدادي %	١ %٠,٣	٥ %١,٧	١٢ %٤,١	٣٥ %١٢,١	١٢ %٤,١	-	٦٥ %٢٢,٣
جامعة %	٣ %١	٦ %٢,١	١٢ %٤,١	٤٩ %١٦,٩	٧١ %٢٤,٥	٦ %٢,١	١٤٧ %٥٠,٧
عالي %	-	٢ %٠,٧	٢ %٠,٧	٤ %١,٤	٢٢ %٧,٦	٧ %٢,٤	٣٧ %١٢,٨
المجموع النسبة	١٢ %٤,١	٣٠ %١٠,٣	٣٦ %١٢,٤	٩٣ %٣٢,١	١٠٦ %٣٦,٦	١٣ %٤,٥	٢٩٠ %١٠٠

البحر في التعليم الاقتصادي والاجتماعي

ج - التوزيع المهني للزوجين

إن دخول المرأة العراقية ميادين العمل المختلفة والمتخصصة كما هي الحال بالنسبة للرجل يمكن أن يفسر بعاملين أساسيين هما : ارتفاع مكانة المرأة الاجتماعية والآخر هو حاجة المجتمع إلى خدماتها . الجدول (٥) يشير إلى التركيب المهني للزوجين فيظهر أن ربات البيوت (وقت إجراء المسح) يؤلفن نسبة ٣٤% من عينة البحث وذلك بسبب أن قسماً منهن تركزن العمل الوظيفي وتفرغن لتربية الأطفال . أما العاملات حالياً فيظهر أن ٢٣% منهن يشتغلن في سلك التعليم الابتدائي والثانوي ونسبة ٢٤,٤% في سلك التعليم الجامعي فيكون مجموع نسبة الأمهات اللواتي يعملن سلك التدريس ٢٥,٤% أو حوالي ربع عينة البحث والسبب في تفضيلهن هذا المجال يعود إلى العطلة الصيفية والعطلة الربيعية إضافة إلى قصر يوم العمل الذي يتيح للمرأة فرصة أكبر للبقاء في البيت وهذا يدل على بعض الشيء إلى تفضيل المرأة للعمل الجزئي ، وفي الوقت نفسه هناك نسبة ٣٣% من الأمهات يعملن موظفات في دوائر الدولة المختلفة ويتحملن أعباء العمل والبيت والأطفال في آن واحد . أما الرجال فإن حوالي ٢٨% منهم مازالوا عسكريين ونسبة عالية منهم قد تزوجوا من ربات بيوت وهذا بسبب انشغالهم في مهمات عسكرية مما دفع بزوجاتهم إلى التفرغ لأعباء البيت وتربية الأطفال لوحدهن.

لقد بلغ معامل التوافق بين مهن الزوجات وأزواجهن ٠,٦١٤١ وهذا ما يدل على وجود اتفاق كبير بين الزوجين في مسألة عمل الزوجة ، فالزوج الموظف يفضل أن تكون زوجته موظفة وذلك لحاجة العائلة المادية للأجور التي تتقاضاها الزوجة . أما ذوو المهن الحرة من الرجال والذين تدر مهنهم دخولا عالية فيفضلون ربات البيوت أو من يشتغلن في سلك التعليم.

الجدول (٥) التوزيع المهني للزوجين

مهنة الزوجة/ مهنة الزوج	أستاذة جامعية	مدرسة معلمة	طبيبة	مهندسة	ربة بيت	موظفة	متقاعدة	المجموع النسبة
أستاذة جامعية	٥ %١,٧	١ %٠,٣	١ %٠,٣	٣ %١	١٠ %٣,٤	٥ %١,٧	٠ ٠	٢٥ %٨,٦
مدرس + معلم	—	١٨ %٦,٢	—	١ %٠,٣	٧ %٢,٤	٣ %١	٠ ٠	٢٩ %١٠
طبيب	—	٧ %٢,٤	٣ %١	١ %٠,٣	٥ %١,٧	١ %٠,٣	١ %٠,٣	١٨ %٦,٢
مهندس	٠ —	٤ %١,٤	٣ %١	٥ %١,٧	٨ %٢,٨	٩ %٣,١	—	٢٩ %١٠
قاض + محامي	٠ ٠	١ %٠,٣	—	١ %٠,٣	٠ ٠	٢ %٠,٧	—	٤ %١,٤
عسكري	—	٢١ %٧,٢	—	—	٣٢ %١١	٢٦ %٩	١ %٠,٣	٨٠ %٢٧,٦
موظف	٢ %٠,٧	٩ %٣,١	—	٠ ٠	١٠ %٣,٤	٣٢ %١١	١ %٠,٣	٥٤ %١٨,٦
مهنة حرة	—	٤ %١,٤	٠ ٠	١ %٠,٣	٢٧ %٩,٣	١٨ %٦,٢	١ %٠,٣	٥١ %١٧,٦
المجموع النسبة	٧ %٢,٤	٦٥ %٢٢,٧	٧ %٢,٤	١٢ %٤,١	٩٩ %٣٤,١	٩٦ %٣٣,١	٤ %١,٤	٢٩٠ %١٠٠

ثانيا : عدد الأطفال الباقين على قيد الحياة

وهو العدد الحقيقي للمواليد الذين ولدوا أحياء للمرأة وما زالوا على قيد الحياة ويمثل معدل الخصوبة للمرأة ، لقد صنف هذا العدد حسب عمر الأم ، ومستواها التعليمي والتوزيع المهني لها كذلك صنف حسب دخل العائلة ونوع السكن لان هذه المتغيرات تمثل متغيرات ديمغرافية اجتماعية واقتصاديا تؤثر في الإنجاب وتعتبر كمحددات له .

عدد الأطفال الباقيين على قيد الحياة حسب عمر الأم

صنف عدد الأطفال الأحياء لكل امرأة حسب عمرها الحالي في الجدول (٦) فيظهر أن عدد الأطفال يرتفع كلما تقدمت الأم في السن (ضمن فترة الإنجاب) فيكون أعلى معدل تقريبا أربعة أطفال للأمهات في الفئة العمرية (٤٠-٤٩) سنة وأعلى نسبة من بينهن اللواتي لديهن ثلاثة أطفال ، كذلك تؤلف نسبة اللواتي لديهن ثلاثة أطفال أعلى نسبة بين النساء في الفئة العمرية ، أما النساء اللواتي لديهن ٦ أطفال فأكثر فأعلى نسبة لهن في الفئة العمرية (٣٠-٣٩) أيضا ويمكن القول أن العمر المناسب للإنجاب يتركز تقريبا في هذه الفئة .

الجدول (٦) عدد الأطفال الباقيين على قيد الحياة حسب العمر الحالي للام

عدد الأطفال / عمر الزوج	لا يوجد	١	٢	٣	٤	٥	٦ فأكثر	المجموع	المعدل
أقل من ٢٠ سنة	١ ٠,٣%	٣ ١%	٣ ١%	—	—	—	—	٧ ٢,٤%	١,٢٩
٢٠-٢٩	٣ ١%	٢٨ ٩,٦%	٣٢ ١١%	٢٢ ٧,٦%	١٢ ٤,١%	١٠ ٣,٤%	٣ ١%	١١٠ ٣٧,٩%	٢,٤٩
٣٠-٣٩	٤ ١,٤%	١٥ ٥,٢%	٣٩ ١٣,٤%	٤٠ ١٣,٨%	٢٧ ٩,٣%	١٦ ٥,٥%	٨ ٢,٧%	١٤٩ ٥١,٤%	٣,٠١
٤٠-٤٩	—	٢ ٠,٧%	٢ ٠,٧%	٧ ٢,٤%	٥ ١,٧%	٢ ٠,٧%	٦ ٢,١%	٢٤ ٨,٣%	٣,٨٨

الفئة السابعة-العمر العشرة

المجموع النسبة	٨	٤٨	٧٦	٦٩	٤٤	٢٨	١٧	٢٩٠	٢,٨٥
	%٢,٨	%١٦,٦	%٢٦,٢	%٢٣,٨	%١٥,٢	%٩,٧	%٥,٩	%١٠٠	

ب- عدد الأطفال الباقيين على قيد الحياة والمستوى التعليمي للام :

الجدول (٧) يشير إلى عدد أطفال الأمهات مصنفة حسب الشهادة التي حصلت عليها الأم حيث يظهر التفاوت الملحوظ في عدد الاطفال بين المستويات التعليمية للأمهات . فقد بلغ متوسط عدد المواليد الأحياء للأمهات الاميات ٤,٢٥ طفل بينما انخفض هذا المعدل للأمهات المتخرجات من الدراسة الابتدائية الى ٣,٥ والإعدادية إلى ٢,٣٧ ثم إلى الدراسات العليا من حملة الماجستير والدكتوراه ٢,٣ طفلا . وقد بلغ معامل الاتفاق ٠,٥١٨٨ بين المتغيرين ومعامل الارتباط بيرسون ٠,٣٣٢٠ مما يدل على وجود علاقة عكسية بين عدد الأطفال والمستوى التعليمي للام وهذا ما أثبتته اغلب الدراسات في هذا المجال .

الجدول (٧) / يبين عدد الأطفال الباقيين على قيد الحياة مصنفين حسب المستوى التعليمي للام

عمر الزوجة/ عمر الزوج	لا يوجد	١	٢	٣	٤	٥	٦ فأكثر	المجموع	المعدل
أمية تقرا وتكتب	— — —	— — —	٣ %١ —	٢ %٠,٧ —	١ %٠,٣ —	١ %٠,٣ —	٥ %١,٧ —	١٢ %٤,١ —	٤,٢٥
ابتدائية	١ %٠,٣	٣ %١	٤ %١,٤	٣ %١	٦ %٢,١	٩ %٣,١	٣ %١	٣٠ %١٠,٣	٣,٥٧

الغري للعلوم الاقتصادية والاجتماعية

متوسطة	١	٤	٦	٦	٩	٥	٥	٣٦	٣,٤٧
%٠,٣	١,٤	%٢,١	%٢,١	%٣,١	%١,٧	%١,٧	%١٢,٤		
إعدادية	٣	٢٥	٢٨	١٩	١١	٤	٣	٩٣	٢,٣٧
%١	%٨,٦	%٩,٧	%٦,٦	%٣,٨	%١,٤	%٥,٩	%٣٢,١		
جامعة	٣	١٤	٢٨	٣٧	١٥	٩	—	١٠٦	٢,٦٩
%١	%٤,٨	%٩,٨	%١٢,٨	%٥,٢	%٣,١	—	—	%٣٦,٦	
عليا	—	٢	٧	٢	٢	—	—	١٣	٢,٣١
—	%٠,٧	%٢,٤	%٥,٧	%٠,٧	—	—	—	%٤,٥	
المجموع النسبة	٨	٤٨	٧٦	٦٩	٤٤	٢٨	١٧	٢٩٥	
%٢,٨	%١٦,٦	%٢٦,٢	%٢٣,٨	%١٥,٢	%٩,٧	%٥,٩	%١٠٠		

ج- عدد الأطفال الباقين على قيد الحياة والتوزيع المهني للأمهات الجدول (٨) يوضح التصنيف المهني للأمهات حسب عدد أطفالهن الحالي، حيث يلاحظ أن أعلى معدل للإنجاب هو عند ربات البيوت وقد بلغ ٣,١٥ طفل وان هناك ٤,١% لديهم أكثر من ٦ أطفال ، أما أوطأ معدل للإنجاب فكان لدى الأستاذات الجامعيات حيث بلغ ٢,٤ طفلاً ، وقد ظهر أن أغلب الأستاذات من حملة الماجستير والدكتوراه لديهن طفلان وواحدة لديها ثلاثة وأخرى لديها أربعة . أما المدرسات والمعلمات فقد تراوح عدد الأطفال لهن بين (١) و(٥) أطفال بمعدل ٢,٧٥ وتتراوح المهن الأخرى بين ذلك كما يلاحظ في الجدول . بلغ معامل التوافق بين مهنة الأم وعدد أطفالها ٠,٣٩٩ وهذا يدل على وجود ارتباط ولكن بدرجة ضعيفة والسبب يعود إلى أن منح إجازة الأمومة وزيادة الدخل الشهري جعلت حوالي ٨٠% من النساء العاملات ينجبن مرة أو مرتين خلال فترة الحملة الوطنية للإنجاب مما زاد عدد

الأطفال حيث تقاربت المعدلات بين المهن المختلفة . أما الأمهات اللواتي لديهن خمسة أطفال فأكثر ، هن فقط ربات البيوت والمعلمات .

الجدول (٨) / يبين عدد الأطفال الباقين على قيد الحياة حسب مهنة الأم

عدد الأطفال / مهنة الأم	لا يوجد	١	٢	٣	٤	٥	٦ فأكثر	المجموع	المعدل
أستاذة جامعية	—	—	٥	١ %٠,٣	١ %٠,٣	١ %٠,٣	—	٧ %٢,٤	٢,٤٣
مدرسة ومعلمة	١ ٠,٣	١٥ %٥,٢	١٥ %٥,٢	١٢ %٤,١	١٣ %٤,٥	٨ ٢,٨	١ ٠,٣	٦٥ ٢٢,٤	٢,٧٥
طبيبة	١ ٠,٣	١ %٠,٣	—	٤ %١,٤	—	١ ٠,٣	—	٧ %٢,٤	٢,٥٧
مهندسة	—	١ %٠,٣	٢ %٠,٧	٦ %٢,١	١ %٠,٣	٢ ٠,٧	—	١٢ %٤,١	٣,٠٨
ربة بيت	٣ %١	١٠ %٣,٤	٢٦ %٩	٢٦ %٩	١٠ %٣,٤	١٢ ٤,١	١٢ ٤,١	٩٩ ٣٤,١	٣,١٥
موظفة	٣ %١	٢٠ %٦,٩	٢٧ %٩,٣	١٩ %٦,٦	١٨ %٦,٢	٥ ١,٧	٤ %١	٩٦ ٣٣,١	٢,٦٣
متقاعدة	—	١ %٠,٣	١ %٠,٣	١ %٠,٣	١ %٠,٣	—	—	٤ %١,٤	٢,٥٠
المجموع	٨ ٢,٨	٤٨ %١٦,٦	٧٦ %٢٦,٢	٦٩ %٢٣,٨	٤٤ %١٥,٢	٢٨ ٩,٧	١٧ ٥,٩	٢٩٠ %١٠٠	

د- عدد الأطفال الباقين على قيد الحياة والدخل الشهري للأسرة لو أخذنا توزيع عدد الأطفال في العائلة حسب دخلها الشهري بالدينار العراقي كما يشير الجدول (٩) يظهر أن

النزدي للعلوم والاقتصاد والادارة

هناك تناسباً طردياً مع زيادة الدخل حيث أن العوائل التي دخلها دون المائة دينار بلغ معدل عدد الأطفال لديها ١,٧٨ بينما بلغ هذا المعدل ٣,١٣ طفل لدى العوائل التي دخلها الشهري أربعمئة إلى خمسمئة ديناراً شهرياً . وهذا يعتبر دخلاً مرتفعاً للعائلة مقارنةً بمعدل الدخل الشهري لجميع العوائل في العينة هو ٣٢٧,٩٣ ديناراً . إن ارتفاع الدخل يعتبر انعكاساً لمستوى المعيشة المرتفع في العراق ، والذي يظهر في عدة مؤشرات مادية وحضارية منها ، تحسن أوضاع العائلة المادية وانتشار التعليم والثقافة بين الجماهير .

الجدول (٩) عدد الأطفال الباقيين على قيد الحياة حسب دخل الأسرة الشهري بالدينار

العراقي

عدد الأطفال / الدخل	لا يوجد	١	٢	٣	٤	٥	٦ فأكثر	المجموع	المعدل
أقل من ١٠٠	١ ٠,٣ %	٣ %١	٣ %١	١ %٠,٣	١ %٠,٣	—	—	٩ %٣,١	١,٧٨
١٠٠-١٩٩	١ ٠,٣ %	١١ %٣,٨	١٩ %٦,٦	٤ %١,٤	٤ %١,٤	٥ ١,٧ %	٢ %٠,٧	٤٦ ١٥,٩ %	٢,٤٨
٢٠٠-٢٩٩	٣ %١	٢٢ %٧,٦	٢٣ %٧,٩	٢٤ %٨,٣	١٤ %٤,٨	٥ ١,٧ %	٩ %٣,١	١٠٠ ٣٤,٥ %	٢,٧٥
٣٠٠-٣٩٩	١ ٠,٣ %	٨ %٢,٨	١٨ %٦,٢	١٩ %٦,٦	١٩ %٦,٦	١٠ ٣,٤ %	٢ %٠,٧	٧٧ ٢٦,٦ %	٣,١٠
٤٠٠-٤٩٩	١ ٠,٣ %	٢ %٠,٧	٩ %٣,١	١٤ %٤,٨	٤ %١,٤	٧ ٢,٤ %	١ %٠,٣	٣٨ ١٣,١ %	٣,١٣

٣,١	٢٠ %٦,٩	٣ %١	١ ٠,٣ %	٢ %٠,٧	٧ %٢,٤	٤ %١,٤	٢ %٠,٧	١ ٠,٣ %	٥٠٠ فاكتر
٢,٥٨	٢٩٠ %١٠٠	١٧ %٥٥,٩	٢٨ ٩,٧ %	٤٤ ١٥,٢ %	٦٩ ٢٣,٨ %	٧٦ ٢٦,٢ %	٤٨ ١٦,٦ %	٨ ٢,٨ %	المجموع

هـ- عدد الأطفال الباقيين على قيد الحياة ونوع السكن :

يشير الجدول (١٠) إلى توزيع العوائل حسب نوع السكن وعدد الأطفال ، يظهر أن ٥٦١,٤% من العوائل تسكن بيوتا أو شققا ملكا صرفا لها ، و ٣٨,٦% من العوائل تؤجر مساكنها .

ولو قارنا عدد الأطفال لدى هذه العوائل نجد أن معدل عدد الأطفال يبلغ ٣,١٩ طفلا التي تسكن بيوتا ملكاً لها مقابل ٢,١٣ طفلا لدى العوائل التي تسكن بيوتا مؤجرة ، علما أن سلفة المصرف العقاري التي تسكن بيوتا ملكاً لها ولديها أربعة أطفال فأكثر هو ٦٤ عائلة من مجموع ٨٩ عائلة لديها أكثر من أربعة أطفال أي بنسبة ٥٧١,٩% .

لجدول (١٠) / يبين عدد الأطفال الباقيين على قيد الحياة مصنفيين حسب نوع السكن للعائلة

عدد الأطفال نوع السكن	لا يوجد	١	٢	٣	٤	٥	٦ فاكثر	المجموع	المعدل
ملك	٢ ٠,٧ %	١٦ %٥٥,٥	٤٣ %١٤,٨	٥٣ ١٨,٣ %	٣١ %١٠,٧	٢٠ ٦,٩ %	١٣ %٤,٤	١٧٨ %١,٤	٣,١٦
إيجار	٦ ٢,١ %	٣٢ %١١	٣٣ %١١,٤	١٦ %٥٥,٥	١٣ %٤,٥	٨ ٢,٨ %	٤ %١,٤	١١٢ ٣٨,٦ %	٢,١٣
المجموع النسبة	٨ ٢,٨ %	٤٨ ١٦,٦ %	٧٦ %٢٦,٢	٦٩ ٢٣,٨ %	٤٤ ١٥,٢ %	٢٨ ٩,٧ %	١٧ %	٢٩٠ %١٠٠	

		٥,٩%	%				%	%	
--	--	------	---	--	--	--	---	---	--

ثالثاً : استجابة المرأة لسياسة تشجيع الإنجاب في العراق

لأجل التعرف على استجابة المرأة لحملة تشجيع الإنجاب فقد تضمنت استمارة جمع المعلومات أسئلة عن وقوع ولادة حديثة بعد الحملة وهل تمتعت المرأة بقرارات الحملة وامتيازاتها .

أ - مساهمة المرأة في حملة تشجيع الإنجاب

ظهر من نتائج البحث أن ١٨٧ امرأة وقعت لها ولادة حديثة بعد الحملة أي بنسبة ٦٤,٥% من مجموع النساء البالغ ٢٩٠ امرأة متزوجة ولم تستجب ١٠٣ من النساء أو بنسبة ٣٥,٥% منهن ، وقد ذكرت الأمهات أن قرارات الحملة الخاصة بمنح إجازة أمومة براتب تام وسلفة البنك العقاري عند ولادة الطفل الرابع والامتيازات المعطاة للأولاد بالمكافأة المادية كانت من جملة الحوافز نحو الإنجاب ، فقد تمتعت ٨٢% من الأمهات اللواتي وقعت لهن ولادة بهذه القرارات . انه من المهم التعرف على الواقع الاجتماعي والاقتصادي لهؤلاء المستجيبات ولأي الأوساط ينتمين ؟ .

الجدول (١١) يظهر المستويات التعليمية للمستجيبات نلاحظ أن المتعلقات من خريجات الجامعة قد استجابت نسبة ٣٥,٨% ، ومن المرحلة الإعدادية ٣٣,٢% تليها نسبة الحائزات على الشهادة الابتدائية ثم المتوسطة بنسبة ١١,٢% و ١٠,٧% على التوالي . وهذا يدل على مشاركة المرأة المتعلمة في العمل الوطني والسياسي في العراق واضحاً في استجابتهن .

الجدول (١١) استجابة النساء لحملة تشجيع الإنجاب حسب المستوى التعليمي للام

الاستجابة المستوى التعليمي للام	نعم	كلا	المجموع
أمية تقرا وتكتب	٨ ٤,٣ %	٤ ٣,٩ %	١٢
ابتدائي	٢١ ١١,٢ %	٩ ٨,٧ %	٣٠
متوسط	٢٠ ١٠,٧ %	١٦ ١٥,٥ %	٣٦
إعدادي	٦٢ ٣٣,٢ %	٣١ ٣٠,١ %	٩٣
جامعة	٦٧ ٣٥,٨ %	٣٩ ٣٧,٩ %	١٠٦
عالي	٩ ٤,٨ %	٤ ٣,٩ %	١٣
المجموع	١٨٧	١٠٣	٢٩٠
النسبة	٦٤,٥ %	٣٥,٥ %	١٠٠ %

أما بالنسبة لاستجابة المرأة العاملة ، فقد ساهمت ربات البيوت ، ومن ضمنهم نسبة عالية من المتعلّقات ، بنسبة ٣١% ومن الموظفات بنسبة ٣٠,٥% تلتها المعلّقات بنسبة ٢٧,٨% (الجدول ١٢) فمساهمة المرأة العاملة في القطاعات الإنتاجية لم يعقها عن أداء دورها كأم وربة بيت .

الجدول (١٢) استجابة النساء حسب مهنة الأم

الاستجابة مهنة الأم	نعم	كلا	المجموع
أستاذة	٤ ٢,١%	٣ ٢,٩%	٧
مدرسة معلّمة	٥٢ ٢٧,٨%	١٣ ١٢,٦%	٦٥
طبيبة	٥ ٢,٧%	٢ ١,٩%	٧
مهندسة	٩ ٤,٨%	٣ ٢,٩%	١٢
ربة بيت	٥٨ ٣١%	٤١ ٣٩,٨%	٩٩
موظفة	٥٧ ٣٠,٥%	٣٩ ٣٧,٩%	٩٦

٤	٢	٢	متقاعدة
	%١,٩	%١,١	
٢٩٠	١٠٣	١٨٧	المجموع
%١٠٠	%٣٥,٥	%٦٤,٥	

ويمكن التعرف على معدل عدد الأطفال الحالي للمستجيبات لتشجيع الإنجاب حيث بلغ ٢,٩ أي حوالي ثلاثة أطفال . أما نسبة المستجيبات من اللواتي لديهن طفلان ٢٦,٢% ومن اللواتي لديهن ثلاث أطفال ٢٠,٩% وهذا يدل على أن العوائل التي لديهن طفلان وثلاثة تسعى لإنجاب الطفل الرابع حتى تستطيع التمتع بالقرارات . وقد أجابت نسبة ٦٢% من هؤلاء الأمهات أن ولادة الطفل الرابع هو لأجل التمتع بسلفة البنك العقاري للحصول على دار سكنية كملك للعائلة . كذلك صنف النساء المستجيبات حسب طول فترة الحياة الزوجية فظهر أن ٤٣,٩% منهن قد مضى على زواجهن خمس سنوات فاقل و ٣٦,٤% تراوحت فترة زواجهن بين ٥-٩ سنوات . كذلك ساهمت النساء من اللواتي مضى على زواجهن ١٠-١٥ سنة بنسبة ١٣,٤% واللواتي تراوحت فترة زواجهن بين (١٥-٢٠) سنة بنسبة ٤,٨% واللواتي مضى على زواجهن أكثر من ٢٠ سنة بنسبة ١,٦% . وهذا يظهر أن الاستجابة عامة لجميع النساء ولكن بنسب تنازلية حسب طول فترة الحياة الزوجية .

الجدول (١٣) / يبين الاستجابة حسب عدد الأطفال لدى المستجيبات

الاستجابة / عدد الأطفال	نعم	كلا	المجموع
----------------------------	-----	-----	---------

٨	٨ %٧,٨	-	لا يوجد
٤٨	١٠ %٩,٧	٣٨ ٢٠,٣ %	١
٧٦	٢٧ ٢٦,٢ %	٤٩ ٢٦,٢ %	٢
٦٩	٣٠ ٢٩,١ %	٣٩ ٢٠,٩ %	٣
٤٤	١٥ ١٤,٦ %	٢٩ ١٥,٥ %	٤
٢٨	٦ %٥,٨	٢٢ ١١,٨ %	٥
١٧	٧ %٦,٧	١٠ %٥,٣	٦ فأكثـر
٢٩٠	١٠٣ %١٠٠	١٨٧ %١٠	المجموع

كذلك بالنسبة إلى توزيع المستجيبات حسب فئات العمر الحالي لهن فقد ظهر أن الاستجابة كانت بالدرجة الأولى من بين النساء في عمر (٢٠-٢٩) سنة حيث بلغت النسبة ٢٤% من العينة تليها النساء في الفئة العمرية (٣٠-٣٩) سنة والتي بلغت نسبتهن ٢١% من مجموع العينة ، أما النسبة إلى المستجيبات فقد بلغت نسبتهن حوالي ٤٧% و ٤٢% على التوالي أي أن استجابة النساء في عمر (٢٠-٣٩) سنة كانت حوالي نسبة ٨٩% من مجموع الاستجابة للحملة الوطنية للإنجاب .

ب- الرغبة في إنجاب أطفال آخرين:

لاحظنا مدى مساهمة المرأة العراقية في إنجاح سياسة زيادة النسل في العراق فهل ترغب هذه المرأة في إنجاب أطفال آخرين بعد إيقاف الحرب ؟
لقد أبدت ١٥٠ امرأة من مجموع ٢٩٠ (أي بنسبة ٥١,٧%) عن رغتهن في إنجاب أطفال آخرين ، أما اللواتي أبدين عدم الرغبة فكان عددهن امرأة (أو بنسبة ٤٨,٣%) من المجموع .

وزعت النساء الراغبات حسب وقوع الولادة (أي الاستجابة للحملة) فظهر أن اللواتي وقعت لهن ولادة أكثر رغبة من غيرهن في الاستمرار في الإنجاب حيث بلغت نسبتهن ٧٤% من جملة الراغبات بينما بلغت نسبة الراغبات من اللواتي لم تقع لهن ولادة ٢٦% فقط . (الجدول ١٤) .

الجدول (١٤) الراغبات في الإنجاب حسب وقوع الولادة لهن

الرغبة/ وقوع الولادة	ترغب	لا ترغب	المجموع والنسبة المئوية
-------------------------	------	---------	-------------------------

وقعت	١١١ %٧٤	٧٦ %٥٤,٣	١٨٧ %٦٤,٥
لم تقع	٣٩ %٢٦	٦٤ %٤٥,٧	١٠٣ %٣٥,٥
المجموع	١٥٠ ١٠٠ %	١٤٠ %١٠٠	٢٩٠ %١٠٠

أما التحصيل العلمي للراغبات فقد تبين أن أغلبهن من خريجات الدراسة الثانوية والجامعية ٨٢% من الراغبات . أما الأميات وخريجات الدراسة الابتدائية فكانت نسبتهن ١٣,٤% فقط من مجموع الراغبات . وكانت ٣٣,٦% من الراغبات هن ربات بيوت و ٣٢,٩% من الموظفات في دوائر الدولة و ٢٧,٥% من المشتغلات في سلك التعليم . ولو أخذنا جميع العاملات معا فأنهن يؤلفن نسبة ٦٤,٤% من مجموع الراغبات في إنجاب أطفال آخرين . فالطفل لا يشكل عائقا للمرأة في أداء دورها كعاملة ومنتجة في القطاعات المختلفة إذا توفرت الخدمات التي تحتاجها ، لان المرأة العاملة هي المستفيدة من قرارات الحملة أكثر من ربة البيت .

وبالنسبة إلى طول فترة الحياة الزوجية للراغبات فان ٤٩% منهن في الخمس سنوات الأولى من الزواج ٣٠,٩% منهن تتراوح فترة حياتهن الزوجية (٥-١٠) سنوات أي أن الرغبة في الإنجاب تتركز في العشر سنوات الأولى من الزواج فقد لاحظنا أن نسبة هؤلاء النساء قبل إكمال العشر سنوات الأولى من حياتهن الزوجية حوالي ٨٠% من مجموع الراغبات وفي العشرة التالية تقل رغبة النساء بحكم ارتفاع السن فبلغت نسبتهن ١٩,٥% .

إنه من المناسب هنا دراسة الأسباب العوامل الكامنة وراء رغبة النساء وعدم رغبتهم في الاستمرار في إنجاب أطفال آخرين .

ج- أسباب رغبة النساء في إنجاب أطفال آخرين :

الجدول (١٥) أسباب الرغبة في إنجاب أطفال آخرين كما ذكرتها النساء

النسبة المئوية	التكرار	الفقرات
٦٢	٩٣	- تعبيراً عن مساهمتي في رد العدوان
٦٠,٧	٩١	- حبي أو حب زوجي للأطفال
٦٠	٩٠	- العدد الحالي من الأطفال غير كاف
٥٦	٨٤	- حرصي على أن تحمل بطاقة طفلي جيش العراق
٥٣,٣	٨٠	- إضافة مخصصات الأطفال إلى دخل الأسرة
٥٢,٧	٧٩	- بقاء اسم العائلة
٤٨,٧	٧٣	- لمتنعي بإجازة الأمومة
٤٦,٧	٧٠	- ازدياد سعادة الأسرة بوجود الأطفال
٤٤	٦٦	- لمتنعي بسلفة البنك العقاري
٣٥,٣	٥٣	- تعبيراً عن احترامي للدين والتقاليد
٣٤,٧	٥٢	- إضافة مردود اقتصادي للعائلة في المستقبل

٣٠,٧	٤٦	- توثيق علاقتي بزوجي وأهله
٢٢,٧	٣٤	- الرغبة في إنجاب الجنس المغاير لأولادي

الجدول (١٥) يوضح أسباب رغبة الأمهات في إنجاب أطفال آخرين حيث تعتبر هذه الأسباب مشجعة ودافعة للإنجاب ويمكن تجميعها في أربع مجموعات : أسباب ذات وازع وطني ، واقتصادي واجتماعي وقيمي

١- الأسباب الوطنية والأمنية

لقد احتل سبب " تعبير المرأة عن مساهمتها الوطنية لان العراق بحاجة إلى أبناء خاصة بعد الحرب وذلك لتحقيق امن الوطن" أول دافع نحو الإنجاب فبلغت نسبة الأمهات اللواتي اجبن بنعم ٦٢% م مجموع الراغبات الإنجاب وذلك يعود إلى إيمان المرأة العراقية في أن زيادة الإنجاب ضرورة وواجب وطني .

أما حرص المرأة على أن تحمل بطاقة طفلها جيش العراق فقد كان دافعا إلى ٥٦% من الراغبات في العينة حيث احتل المرتبة الرابعة بين أسباب رغبة النساء .

٢- أسباب اجتماعية

أما الأسباب التي تدخل ضمن إطار اجتماعي فهي الفقرات : حيي أو حب زوجي للأطفال وحازت على نسب ٦٠,٧% ، والفقرة أن العدد الحالي من الأطفال غير كاف نسبة ٦٠% حيث أن شعور المرأة أو زوجها بعد كفاية العدد الحالي من الأطفال لإشباع رغبة الأمومة أو الأبوة لديهم أو أن العائلة لديها بنات والرغبة في إنجاب ولد وبالعكس فقد احتلت نسبة ٢٢,٧% من حجم العينة .

أما فيما يتعلق باعتقاد النساء بان الأطفال يساهمون في ازدياد سعادة الأسرة فقد أجابت عليها ٤٦,٧% من النساء ، ولتوثيق علاقة الزوجة بزوجها وأهله حازت على نسبة ٣٠,٦٧% إضافة إلى أن ٥٢,٧% من العينة تعتقد بان بقاء اسم العائلة مرهون بوجود الأطفال وخاصة الذكور منهم لذا فان إنجابهم يحقق ذلك .

٣-أسباب اقتصادية

لقد كانت الناحية الاقتصادية ومساهمة قرارات الحمل في زيادة الإنجاب واضحة في تشجيع النساء نحو إنجاب أطفال آخرين ، فإضافة مخصصات الأطفال الجدد إلى دخل العائلة ساهم بنسبة ٥٣,٣% واحتل المرتبة الخامسة بينما حرص المرأة على التمتع بإجازة أمومة براتب تام لمدة ستة اشهر الأولى وبنصف راتب لمدة ستة اشهر أخرى حازت على نسبة ٤٨,٧% من النساء والتمتع بسلفة البنك العقاري والتي تتراوح بين ٤ آلاف و ٦ آلاف دينار تسلفها الدولة على مدى تقسيط طويل الأمد حيث ساهمت في جعل ٦٢% من أفراد العينة لديهم بيوت أو شقق ملك صرف . أما نظرة العائلة إلى أن الأطفال يؤلفون مورداً اقتصادياً مستقبلياً لها ظهرت لدى ٤٣,٧% من حجم العينة وهذه نظرة تتميز بها العوائل ذات الطابع الريفي والعوائل الممتدة التي يبقى أبناءها في نفس المسكن حتى بعد زواجهم ويساهمون في دخل الأسرة .

٤- أسباب ذات طابع قيمي

عبرت نسبة ٣٥,٣% من النساء عن رغبتهن في إنجاب أطفال آخرين ناشئ عن احترامهن للدين والتقاليد والعرف الاجتماعي السائد في العراق إذ بواسطة الأطفال تحافظ الأسرة على ديانتها وتقاليدها الاجتماعية .

د- أسباب عدم رغبة النساء في إنجاب أطفال آخرين

يظهر من أسباب عدم الرغبة في الإنجاب بأنها اقتصادية بالدرجة الأولى فقد حازت فقرة "الكلفة المادية العالية للأطفال" نسبة ٦٦,٤% وجاءت بالمرتبة الأولى ، ثم فقرة " أن كثرة الأطفال تحدد من نشاطات الأسرة " ونسبة ٦٥,٧% إلى غير الراغبات .

أما عدم رضا المرأة عن وضع الحضانات الحالي فقد احتل المرتبة الثالثة وحاز على نسبة ٤٩,٣% من النساء غير الراغبات يضاف له السبب الخامس هو أن مخصصات الأطفال لازالت غير جيدة فكان سببا في عدم الرغبة ٤٧% منهم وخاصة ربات البيوت ، أما غياب الزوج لفترة طويلة بعيدا عن البيت وخاصة بالنسبة للعسكريين كان سببا في عدم رغبة ٤٤% من النساء لان ظروف الحرب التي دامت ثماني سنوات خلقت دورا جديدا للمرأة العراقية في تعاملها مع أسرتها وأبنائها وعملها الوظيفي ، فكان عليها أن ترتقي إلى عظم المسؤولية الملقاة على عاتقها أثناء غياب زوجها فتجدها تعاني من مشكلات نفسية نتيجة للفرغ العاطفي الذي يتركه زوجها والشعور بالخوف والقلق على سلامة الأطفال ومشكلات تربوية وصعوبات في توجيه وإرشاد أطفالها ومساعدتهم في دروسهم وهناك المشكلات الاجتماعية والمشاركة في المناسبات الاجتماعية والحاجة إلى الترويح والترفيه وبالنتيجة تجد المرأة نفسها تحت ضغط الواجبات الكثيرة التي يجب أن تؤديها لوحدها فتشعر بضيق الوقت والقلق لذا فقد أصبحت هذه مشكلة تمنعها من الإنجاب .

وبالنسبة للموظفين الذين يعملون بعيدا عن أماكن سكنهم فقد سعت الدولة إلى الجمع بين الزوجين للعمل في مكان واحد تحت ما يسمى بالقاعدة الزوجية حيث يحق للمرأة الانتقال إلى مكان عمل زوجها ولا يحق للزوج الالتحاق بزوجته وهذا بمثابة علاج لشكوى النساء من هذه المشكلة .

ويظهر جدول (١٦) أسباب أخرى كانت عائقا عن الإنجاب منها عدم مساهمة الزوج في العناية بالأطفال لان كثرة مسؤوليات الأم وحرصها على العناية والتربية الصالحة يدفعها لطلب مساعدة زوجها هذا إضافة إلى أسباب تدخل ضمن إطار صحة الأم والعلاقات العائلية .

الجدول (١٦) / يبين أسباب عدم رغبة النساء في الإنجاب مرتبة تنازليا

الفقرات	التكرار	النسبة المئوية
- الكلفة المادية العالية للأطفال	٩٣	٦٦,٤
- كثرة الأطفال تحد من نشاطات الأسرة	٩٢	٦٥,٧
- وضع الحضانات غير مرضى	٦٩	٤٩,٣
- مستوى المعيشة مرتفع والدخل منخفض	٦٧	٤٧,٩
- مخصصات الأطفال غير جيدة	٦٦	٤٧,١
- غياب الزوج عن البيت فترة طويلة	٦١	٤٣,٦
- صحة إلام لا تسمح	٦٠	٤٢,٩
- عدم مساهمة الزوج في العناية بالأطفال	٥٦	٤٠,٠
- مستوى الخدمات المقدمة ليست بالمستوى المطلوب	٣٨	٢٧,١
- علاقتي بزوجي غير جيدة	١٩	١٣,٤
- وجود مرض وراثي في العائلة	١٤	١٠

ربعا : اثر تشجيع الخصوبة على دور المرأة العراقية الاجتماعي الأسري والاقتصادي والترفيهي

للتحقق من الهدف الثالث للدراسة لابد من التعرف على اثر استجابة المرأة لسياسة الإنجاب على أدوارها الاجتماعية والأسرية والترفيهية :

أ- دور المرأة الاجتماعي والأسري :

إن الأم أو الزوجة في العائلة تكون عادة مسئولة عن أداء الأعمال المنزلية وتربية الأطفال وإشباع الحاجات العاطفية للزوج إضافة إلى ذلك فإنها تعمل خارج البيت ، مع هذه المسؤوليات الكبيرة وهناك ٤٦% من العينة ترتني أن مكان المرأة في البيت إذا كان طفلها صغيرا ٣٤,٣% ترى أن مكانها الدائم هو البيت و ١٩,٧% من النساء يرفضن أن يكون مكانهن في البيت فقط حتى وان كان طفلها صغيراً، ولا يشكل الطفل عائقاً لأداء دورها الأسري والوظيفي الإنتاجي .

وقد أبدت ١٥٠ امرأة أو بنسبة ٥١,٧% من العينة ، رأيها بان زوجها يساعدها أحيانا في إدارة شؤون الأطفال حيث تقتصر مساعدته على إيصال الأطفال إلى مدارسهم أو شراء الحاجيات من السوق . أما ١٠٢ من النساء أو ما نسبته ٣٥,٢% ذكرن أن أزواجهن لا يبدون أي مساعدة في شؤون البيت والأطفال ، وهناك ١٣,١% من الزوجات يشاركنهن أزواجهن المسؤولية في تربية الأطفال والبيت فمثلا تشارك الزوجة زوجها في تحمل أعباء المسؤوليات المادية نتيجة عملها خارج البيت فان هناك بعض الرجال يتحملون جزءا من أعباء تربية الأطفال وإدارة شؤون المنزل لكن غالبية الزوجات يقمن بالدورين معا دون أية مساعدة ، وتظهر هذه المشكلة شاخصة بشكل واضح عند غياب الزوج فترات طويلة عن البيت حيث تتحمل الأم والزوجة كل أعباء الأسرة ، فتبدأ من الصباح الباكر بتهيئة الأطفال للذهاب

للحضانة أو المدارس أو إلى بيت أهلها أو أهل زوجها ثم إيصالها قبل الذهاب إلى عملها الوظيفي الذي يستغرق ثمان ساعات عادة ، بعد ذلك الذهاب لجلب الأطفال إلى البيت والبدء بالأعمال المنزلية وشراء الحاجيات والاعتناء بدروسهم ، ولا تجد لنفسها وقتا للراحة والاستجمام في الجو العائلي ، هذا إضافة إلى الآثار النفسية والاضطرابات الانفعالية الناتجة عن علاقاتها بأبنائها خاصة الذكور منهم الذين في عمر المراهقة ، لذا فإن مسألة إجازة الأمومة براتب أو بدونه حلت كثيرا من الأزمات النفسية والمشكلات الاجتماعية التي تتطلب وجود الأم مع أطفالها فترة أطول إضافة إلى الإجازات الدورية المنتظمة لرب الأسرة المتواجد في جبهات القتال .

ب- دور الأم الاقتصادي الإنتاجي

لاحظنا أن ٩٩ أو بنسبة ٦٥,٩% من الأمهات هن عاملات في القطاع المختلفة (التعليم ، الخدمات الخ) و ٣٤,١% ربات بيوت . ومن بين العاملات هناك ١٦٣ أو بنسبة ٨٥,٣% منهن من يساهمن في دخل الأسرة الشهري وبصورة مستمرة والنسبة المتبقية تساهم حسبما تحتاج لها الأسرة . وكما هو معروف أن مساهمة المرأة العاملة في دخل الأسرة يؤدي بالتأكيد إلى زيادة دخل العائلة وتحسين ظروفها الاقتصادية والاجتماعية ، وهذا ما يساهم في رفع مكانتها في العائلة والمجتمع الكبير ، وكما لاحظنا سابقا أن نسبة الأمهات الحاصلات على الشهادة المتوسطة فما فوق هي ٨٥% من المجموع . ومعروف أن إنتاجية المرأة المتعلمة أعلى بكثير من إنتاجية تلك الأمية أو غير المتعلمة .

ج- دور المرأة في التخطيط العائلي واتخاذ القرار

مع الاستجابة العالية لسياسة زيادة النسل وتشجيعه من قبل النساء المشمولات في هذه العينة لكن ميل العائلة العراقية الحديثة إلى تنظيم الأسرة مازال يأخذ دوره في حياتها .

ومن المعروف أن التخطيط العائلي هو احد القرارات المهمة التي تتخذها العائلة في جو ديمقراطي يكون للزوجة نصيب كبير فيها . فقد أشارت النتائج إلى أن ٣٧,٦% من النساء يستخدمن موانع حمل بشكل مستمر ونسبة ٢٥,٢% يستخدمنه أحيانا بالمشاركة مع أزواجهن ، وكلما ارتفع المستوى التعليمي والثقافي للزوجين ارتفعت نسبة النساء في مشاركتهن في اتخاذ القرار من اجل التنشئة الصحيحة والتربية الصالحة .

د- تأثير سياسة تشجيع الإنجاب على رفاهية المرأة العراقية

أن تكاليف إنجاب الأطفال عادة تكون أما مادية أو غير مادية والمتضمنة تحديد النشاط الاجتماعي والترفيهي للأسرة ، فالثمن الذي يمكن أن تدفعه الأم هو العمل والترفيه الاجتماعي ، فقد أجابت ٥١ امرأة أو بنسبة ١٧,٦% من الأمهات بان الطفل يشكل عائقا لها عن الترفيه الاجتماعي و ٦١ امرأة أو بنسبة ٢١% من الأمهات لم يكن الطفل عائقا لهن والغالبية أو ١٧٨ امرأة أن الطفل يعيقها أحيانا ونسبتهن حوالي ٦١,٤% . والسبب كما تراه الأم أن العوائل عادة يصاحبها أطفالها في التزاور والترفيه الاجتماعي ، لذا فان الطفل يكون عائقا عندما يكون صغيرا كما ذكر في البند السابق .

هـ- الخدمات المقدمة للام والطفل

الحضانات

من المشكلات المهمة والخطيرة التي تواجه العائلة في الوقت الحاضر هو مشكلة الاعتناء بالأطفال خلال فترة عمل الأم خارج البيت ، فهناك الحضانات ورياض الأطفال التي تتولى هذه المسؤولية ، ألا أن الحضانات مازالت قليلة أو غير متوفرة في بعض المناطق بحيث أنها لا تسد الحاجة المستمرة لها . لذا فقد أجابت ١٧١ امرأة أو ما نسبته ٥٨,٩% بان هذه الحضانات قليلة في أماكن سكناهن و ١٩ امرأة أو ٦,٦% قلن أن الحضانات

غير متوفرة . أما ١٠٠ امرأة أو نسبة ٣٤,٥% فقد ذكروا أن الحضانات متوفرة وبشكل كاف في أماكنهن .

وبالنسبة للخدمات المتوفرة في هذه الحضانات فقد ذكرت حوالي ٦٥% من النساء أن العناية مقبولة وليست بالجودة الكافية ونسبة ٢٨,٢% فقد ذكروا أن هذه العناية غير جيدة وتفتقر كثيرا إلى الأساليب العلمية الحديثة في الرعاية والتنشئة الصحيحة . وهناك نسبة ٧,١% فقط ذكروا أن الرعاية جيدة في الحضانات . وهذا يدل على أن الأم تترك أطفالها وهي غير مطمئنة تماما عليهم وهذا ما يقلقها في عملها الوظيفي وهو سبب وراء تفضيل الأمهات في البقاء في البيت حيث كانت قرارات الدولة في تشجيع الأم وإعطائها إجازة الأمومة التي تنفرح خلالها إلى رعاية الأطفال .

و- الخدمات الصحية المقدمة للام والطفل

أن من أهم مؤسسات الدولة التي تهتم بالأمومة والطفولة وشؤون الأسرة عامة هي المؤسسات الصحية بأنواعها "المستشفيات العامة ومستشفيات الولادة والعيادات الشعبية والخاصة ومؤسسات الوقاية من الأمراض السارية" التي تتولى تقديم وتوفير شتى أنواع الخدمات الصحية من لقاحات وفحوصات دورية مستمرة ، فكانت ذات عون كبير للأم وهذا تنفيذا لبنود الخطة الخمسية التي وضعتها الدولة في دعم الحملة الوطنية للإنجاب . أجابت ٢٣٥ امرأة أو ما نسبته ٨٧,٢% من الأمهات أن الرعاية الصحية متوفرة وباستمرار بأنواعها ، لقاحات ورعاية الحوامل والعمل بالبطاقة الصحية للطفل .. الخ ، أما نسبة ١٠% فقط من النساء ذكروا أن الرعاية قليلة في أماكن سكنهن ونسبة ٢,٨% فقط ذكروا أنها غير متوفرة .

التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة ، ظهرت مجموعة توصيات تساهم في دعم سياسة الدولة المشجعة على الإنجاب وزيادة السكان :

- ١- تشجيع العمل الجزئي - الذي يبدأ بساعة على الأقل بعد ذهاب الأطفال إلى المدارس وينتهي معهم أو قبلهم .
- ٢- منح إجازة طويلة الأمد للراغبات لحين دخول اصغر طفل في العائلة إلى الروضة "أي إلى عمر أربع سنوات " .
- ٣- توفير مواصلات لنقل الأمهات العاملات .
- ٤- تقليل أجور الحضانة وخاصة الأمهات اللواتي لديهن أكثر من طفل في الحضانة .
- ٥- توفير حضانات في أماكن قريبة من السكن أو ملحقة بأماكن عمل الأمهات .
- ٦- توفير حضانات مسائية حتى ولو كانت أهلية .
- ٧- توفير مستلزمات الأطفال في الأسواق المحلية وبأسعار مناسبة ومنع بيعها بالأسعار التجارية .
- ٨- عدم شمول الأم بساعات العمل الإضافية في بعض الدوائر وتقليل ساعات عمل المرأة الحامل .
- ٩- الالتفات إلى مسألة تحسين النسل من جيل إلى آخر وذلك بتنظيم خدمات استشارية لأبحاث الوراثة والحيوانات وتوجيه عناية خاصة تشجيعية للعوائل التي تنجب الموهوبين على زيادة النسل .

المقترحات

نقترح إجراء بحث مماثل على عينة أكبر من النساء بمختلف الشرائح الاجتماعية والاقتصادية وبعمق الإنجاب للتعرف على رغبتهم في الإنجاب وخاصة بعد التغيير الذي

حصل في العراق عام ٢٠٠٣ ومقارنة النتائج مع البحث الحالي الذي اجري في الظروف التي اعقبت إنتهاء الحرب مع إيران.

النتائج

أن استجابة المرأة العراقية لحملة تشجيع الإنجاب كانت عالية وتمثلت بوقوع ولادة حديثة لـ ٦٥% من النساء واغلبهن من المتعلقات والعاملات واللواتي مضى على زواجهن فترة اقل من ١٠ سنوات وبأعمار تتراوح بين ٢٠-٣٩ سنة . (٨٢%) منهم استفدن من قرارات الحملة و ٥٢% منهم عبرن عن رغبتهم في إنجاب أطفال آخرين ، والدوافع وراء هذه الرغبة كانت بالدرجة الأولى هي مساهمة المرأة في التنمية وإضافة مخصصات الأطفال الجدد لدخل الأسرة ، أما أسباب عدم الرغبة لـ ٤٨% من النساء فكان على رأسها الكلفة المادية العالية للأطفال وغلاء حاجياتهم ثم أن كثرة الأطفال تحدد من نشاطات الأسرة الترويحية غياب الزوج فترة طويلة عن البيئة نتيجة لعمله ، مما ألقى مسؤولية جديدة على الأم في تحمل أعباء تربية الأطفال لوحدها إضافة إلى عملها الوظيفي والبيتي الذي سبب لها بعض المشكلات النفسية والتربوية والاجتماعية . مع ذلك فان مساهمة المرأة في العمل وفي داخل الأسرة لازالت عالية ولم يكن الطفل عائقا لنشاطاتها الاجتماعية والترويحية بدرجة كبيرة بل أصبحت تحبذ بقاءها في البيت عندما يكون طفلها صغيرا أو يرافقها حين يتطلب الأمر ذلك .

التوصيات

تشجيع العمل الجزئي ، وعدم شمول الأم والحامل بساعات العمل الإضافية في دوائر الدولة ، ومنح إجازة طويلة الأمد للراغبات وبدون مرتب ، توفير حضانات مسائية وتحسين وضعية الصباحية لها : تخفيض أسعار حاجيات الأطفال والاهتمام بنوعية النسل وذلك بتوجيه عناية خاصة تشجيعية للعوائل التي تنجب الموهوبين وتنظيم خدمات استشارية لأبحاث الوراثة والجينات في هذا المجال .

المصادر

- ١- "ILDP" مشروع تطوير القانون في العراق ، " وضع المرأة في العراق " تحديث لتقييم امتثال العراق القانوني والواقعي للمعايير القانونية الدولية ، كانون أول / ٢٠٠٦ .
- ٢- دودين ، د. حمزة محمد" التحليل الأحصائي المتقدم للبيانات باستخدام SPSS "
- ٣- وزارة التخطيط ، " واقع السكان في العراق لعام ١٩٨٤ - عرض ديمغرافي اقتصادي " بغداد : كانون الثاني / يناير ١٩٨٥ .
- ٤- الأمم المتحدة ، صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، " آراء في السكان - بيانات زعماء العالم " ، الطبعة الثانية، نيويورك : ١٩٨٥ .
- ٥- الأمم المتحدة ، صندوق النقد الدولي ، " التقرير الاقتصادي العربي الموحد " ، نيويورك ١٩٨٤ .
- ٦- الجميلي ، سامي " دور الاتحاد العام لنساء العراق في التنمية الاجتماعية " ، دراسة مقدمة إلى ندوة الاتحادات والجمعيات النسوية العربية المنظمة من قبل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، تونس ٢٩-٣١ تشرين أول / أكتوبر ١٩٨٤ .
- ٧- خلف ، خلف حسن ، " عملية تكوين المهارات ودورها في التنمية الاقتصادي في العراق " ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، سلسلة دراسات ٢٠٩ بغداد : دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٠ .
- ٨- صالح ، فاسم حسين " واقع المرأة الريفية وأثره في اتخاذها القرار " بغداد : مطبعة أركان ، ١٩٨٧ .
- ٩- فاعور ، د. محمد ، " سياسات الخصوبة في العالم العربي " ، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العربي حول السياسات السكانية في تونس ٩-١٣ آذار / مارس ١٩٨٧ .
- ١٠- مالتوس ، توماس وآخرون ، " مشكلة السكان " ، ترجمة : محمد خزيك وحسين الحوت ، القاهرة : (بدون سنة نشر) .
- ١١- الوقائع العراقية ، العدد ٢٧٤٧ ص ٦٩٤ في ١٢/٢٤ ١٩٧٩ .
- الوقائع العراقية ، العدد ٣٠٥٩ ص ٥٩٥ في ١٩/٨ ١٩٨٥ .
- الوقائع العراقية ، العدد ٣٠٦٥ ص ٦٩٨ و ص ٦٩٩ في ٣٠/٩ ١٩٨٥ .
- الوقائع العراقية ، العدد ٧٢٧ ص ٦٤٧ في ٢٨/٩ ١٩٨٧ .
- الوقائع العراقية ، العدد ٨٨١ ص ٨٧٩ في ٧/١٢ ١٩٨٧ .
- الوقائع العراقية ، العدد ٨٨٢ ص ٨٧٩ في ٧/١٢ ١٩٨٧ .